139 سلسلة محاضرات الإمارات

العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي

الدكتور أحمد شكارة



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

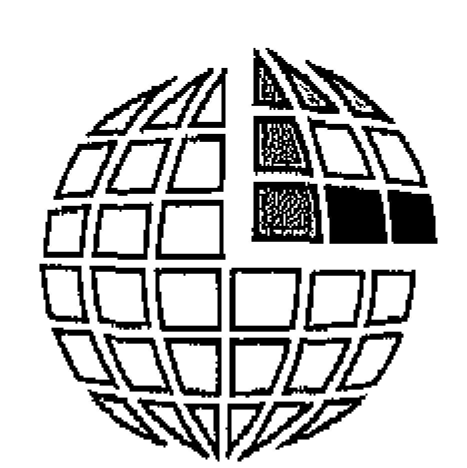
من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء؛ بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ المهتم أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

- 139 -

العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي

د. أحمد شكارة



تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الاثنين الموافق 22 آذار/ مارس 2010

الطبعة الأولى 2011

ISSN 1682-122X

النسخة العادية ISBN 978-9948-14-388-8

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-389-5

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541
فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae
Website: http://www.ecssr.ae

مقدمة عامة

تعد مسألتنا تداعيات الانتخابات البرلمانية، وقرب مرحلة الانسحاب الأمريكي من العراق بحلول عام 2011 من القضايا الأساسية، وتمثل استحقاقات جيوستراتيجية واقتصادية مميزة على مستقبل العراق والمنطقة، وبخاصة بالنسبة للدول المهتمة بمصير العراق ومدى إسهامه في عملية التوازن الاستراتيجي للقوى الإقليمي.

وينطلق الأساس في النظرة العامة من أن العراق، ومنذ ربيع عام 2003 مازال تحت الاحتلال، مع كل ما يمثله ذلك من تأثيرات وتداعيات على مستقبل البلاد والتوازن الاستراتيجي الإقليمي. ومن الناحية النظرية من المفترض أن يلعب العراق (بسبب موقعه الجيوستراتيجي، وتاريخه الحضاري الغني، وإمكاناته البشرية والمادية الضخمة، وبخاصة امتلاكه ما لا يقل عن 10٪ من المخزون النفطي عالمياً وغيره من الموارد الطبيعية والمعدنية المهمة الأخرى التي لم تستغل بعد) دوراً مستقبلياً حيوياً على الخرائط الجيوستراتيجية والاقتصادية والحضارية.

ولكن، هل ينبئ الواقع الراهن عما سيسفر عنه المستقبل؟ إن الجواب يحتمل "نعم" ويحتمل "لا"، ففي ظروف لا يقع الاحتلال الأجنبي منها موقعاً حيوياً يمكن القول إن العراق بما لديه من قدرات وإمكانات وقيادة سياسية حكيمة يمكن أن يحقق نتائج أفضل بكثير مما نجده حالياً على مختلف صعد الحياة. والعكس صحيح، حيث إن معالم ديمقراطية شكلية لن تمكن

العراق من التمتع بالطعم الحقيقي للديمقراطية. ومع ذلك هناك وجهة نظر أخرى تقول إن النظر في المرحلة القادمة لتاريخ الأمم والشعوب، ومنها العراق، تماماً كاكتشاف الأحجار الثمينة أو المعادن التي تنتظر معرفة ما تحتها قبل الانتقال إلى المرحلة الجديدة من التنقيب. ويضاف إلى ذلك مثل آخر مفاده «أنه من الصعب معرفة ما في الغابة فقط من منظر الأشجار». انطلاقاً من ذلك، ليس من السهل إطلاق التنبؤات بأحوال العراق والمنطقة من دون الأخذ بالاعتبار الصورة كاملة والواقعية في أبعادها وتداعياتها.

إن مستقبل العراق يعتمد على كيفية التعامل مع العملية السياسية الراهنة المعقدة التي تتضمن حالات سلبية كثيرة، جاءت نتيجةً طبيعية للاحتلال وإفرازاته، والتي خلقت بدورها أجواء من عدم اليقين في مضامينها، وتداعيات سلبية في الشأنين الداخلي والخارجي. صحيح أن الانتخابات الأخيرة في آذار/ مارس 2010 عدت عملية أساسية في إطار التغيير السلمي للسلطة، إلا أنها تجيء في ظل ظروف الاحتلال الأمريكي، ما يجعلها عملية تحمل سمات الضعف والهشاشة، بدليل ما يكتنفها من معوقات وتحديات ترجع في الأساس إلى واقع أفرزه الاحتلال بصورة واضحة في شكل المحاصصة السياسية الطائفية والعرقية.

في الانتخابات الأخيرة في آذار/ مارس 2010، وإن أفرزت فوزاً ضعيفاً للقائمة العراقية في الانتخابات بفارق مقعدين عن الفوز الذي حققته قائمة ائتلاف دولة القانون بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي، فقد اعتُبر الفوز الذي حققته القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، بمنزلة رسالة مهمة

مفادها رغبة الشعب العراقي في ضرورة إحداث التغيير الضروري في المحيطين الداخلي والخارجي للعراق، للخروج من مآزق الاحتلال والانتقال إلى عهد الإعمار والبناء الذي لم يبدأ بداية صحيحة أو حقيقية.

وكذلك يبدو واضحاً، ومنذ إعلان النتائج النهائية للانتخابات في آذار/ مارس 2010، أن تشكيل كتلة برلمانية قوية بإمكانها اختيار رئيس وزراء جديد يتمتع بصلاحيات مهمة قوية نسبياً، هو عملية ستأخذ وقتاً طويلاً نسبياً، ما لم يحصل توافق واضح المعالم بين مختلف الكتل الرئيسية في إطار من روح "الشراكة الوطنية" ومضمونها. من هنا، وعلى رغم السجالات القائمة والاحتمالات القادمة لتشكيل حكومة جديدة، فإن إمكانية تشكيل حكومة ائتلافية جديدة قوية ستكون بعيدة الاحتمال، ما بقي التجانس السياسي غير قائم، الأمر الذي قد يعني قرب إعادة الانتخابات البرلمانية برمتها بعد مرحلة لاحقة زمنياً.

وتفسير ذلك يرجع إلى أن النتائج المعلنة على الأرض لم تعطِ فوزاً مميزاً لجهة محددة لتشكيل حكومة "أغلبية برلمانية" (النصف زائداً واحد). لكن، وبغض النظر عن التقنيات والمعوقات الدستورية، من المفترض أن تتم تلبية رغبات واحتياجات الشعب العراقي الجوهرية، وبخاصة توفير الأمن والخدمات الأساسية لكافة المواطنين.

ومن الواضح أن المسألة العراقية لم تعد مرهونة فقط برغبات أو إرادة المشاركين فيها، ذلك أن لدول الإقليم أدواراً مهمة في ترسيم الخريطة السياسية الجديدة، كما اتضح مراراً وتكراراً في المدة اللاحقة لظهور نتائج

الانتخابات. كما أن هناك دوراً حيوياً يستمر في لعبه القوة المحتلة (الولايات المتحدة) مادام يتعذر تشكيل حكومة جديدة تستطيع توفير الأمن والنظام والاستقرار، كي تسهل عملية الانسحاب العسكري من جهة، ولتأمين المصالح الأمريكية في العراق والمنطقة من جهة أخرى. والنتيجة المتوقعة لكل ذلك تهميش للقوة الوطنية، وإضعاف مستمر للدور الاستراتيجي العراقي بصورة قد تكون بعيدة نسبياً عن تنمية علاقات متوازنة وطبيعية وقوية بين العراق ودول الجوار، وبخاصة العربية منها.

من هنا ترد الرسالة الرئيسية، وهي أن الحفاظ على أمن واستقرار العراق بالضرورة من أمن واستقرار المنطقة الشرق أوسطية-الخليجية، والعكس صحيح. وجدير بالذكر أن جهات ومؤسسات عدة للمجتمع المدني العراقي وأخرى عربية رسمية ممثلة بجامعة الدول العربية، وأخرى عالمية ممثلة بالأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي، قد أشرفت على سير الانتخابات البرلمانية حتى مراحلها النهائية في آذار/ مارس 2010.

وفي شاهد آخر على أهمية الانتخابات للمصالح الاقتصادية الدولية يمكن القول بأن الشركات النفطية الأجنبية هي الأخرى قد راقبت عن كثب المشهد العراقي بكل تعقيداته، إذ أضحى لديها مصالح اقتصادية نفطية حيوية في عراق مازال يعتمد بشكل متصاعد على عوائد الاستثمارات النفطية الجديدة. منظمة أوبك مثلاً، والعراق عضو مؤسس فيها، قد أخذت هي الأخرى دور المراقبة بعين فاحصة لمعدلات الإنتاج العراقي. ومن دواعي القلق أن يستمر العراق بإنتاج وتصدير كميات من النفط خارج "حصص

التخصيص" التي قد تقررها المنظمة، وبالتالي توقع حدوث انعكاسات مختلطة، منها ما هو إيجابي يختص بزيادة عوائد النفط نسبياً، أو سلبي يتسم بالانحدار المتسارع في أسعار النفط في المرحلة القادمة، ما قد يؤثر سلبياً في العوائد ومشروعات تنويع مصادر الطاقة.

أما الولايات المتحدة فهي الأخرى تنتظر من جهتها ما يمكن أن تعتبره أحداثاً مستقبلية "إيجابية" تتمحور حول تلبية مصالحها ومصالح حلفائها النفطية الاقتصادية الحيوية من جهة أخرى. كل ذلك سيسهل كثيراً عملية انسحابها السلمي والسلس من العراق، وبخاصة إذا ما ترجمت أفكار وتطبيقات اتفاقية حالة القوات State Of Forces Agreement - SOFA ضمن عقد جديد من "الشراكة" المستقبلية بين العراق والولايات المتحدة في مجالات مختلفة، من ضمنها المجالات "غير العسكرية"، أو ما يعرف بالقوة الناعمة Soft Power.

ولكن "العراق الجديد" من المفترض أن تكون له تصوراته، وسياساته (الداخلية والخارجية)، ومصالحه التي ترتبط بكيفية إدارة وتنفيذ الملفات المعقدة مع كل دولة من دول الإقليم، بصورة قد تؤدي إما إلى الحفاظ على توازن القوى نسبياً أو الإخفاق في تحقيق التوازن الإقليمي الاستراتيجي. ومن هنا، فمن المفترض أن تعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة خطوة مهمة نسبياً على الطريق الطويلة والمعقدة جداً للديمقراطية "الحقيقية"، إن صح التعبير. ولكن في البداية، هل الشعب العراقي بصدد حصوله فعلاً على استحقاقاته الانتخابية بشكل يتماهى مع حقه في تقرير مصيره؟

حالة النضج الديمقراطي والمخاوف على مستقبل البلاد

إن الإجابة عن التساؤل السابق تعتمد على أمور عدة، منها مدى توافر درجة مناسبة من النضج الثقافي الديمقراطي لدى القيادة السياسية وشرائح متنوعة من الشعب العراقي. علماً أن الانتخابات لا تمثل إلا وسيلة تقنية واحدة في إطار مفهوم شامل وحقيقي للديمقراطية يغطي مسائل متعددة على رأسها احترام الاستحقاق الدستوري للنتائج الانتخابية.

ولعل من المفيد القول إن مستقبل العراق يقع على مفترق طرق استراتيجي، وهذا ما جاء في مقال للباحث بول سالم في صحيفة **الحياة** يوم 18 آذار/ مارس 2010، ففي نظره باتت بغداد تسير على:

> ...الخطوات الأولى على الطريق الطويلة قد تؤدي إلى الاستقرار الفعلي في غضون خمس سنوات أو أكثر.. "لكن" هذه الطريق لن تكون بالطبع من دون مخاطر أو نكسات، فالعراق قد يضل بالفعل طريقه وينحدر نحو مهاوي الحرب الأهلية أو التفكك. لكن، إذا استمرت التوجهات الأخيرة، فهناك احتمال أن يستقر العراق... بوصفه دولة شبه ديمقراطية ومزدهرة وذات نفوذ في قلب العالمين العربي والإسلامي، وإذا ما حدث هذا التطور فسيكون حدثاً تاريخياً في الشرق الأوسط، كما ستكون له تأثيرات عميقة قد تقلق البعض، وتفرح البعض الآخر.[1]

نتفق معه إلى حد معين، ونضيف أنه لا يتوقع أن تتكون ديمقراطية حقيقية في ظل الاحتلال. كما أنه كلما تقلصت الفجوة الواسعة بين مستوى الآمال المطلوب تحققها، ومستوى الواقع المثقل بالهموم والتحديات الإنسانية، أمكن للعراق عندئذ السير على القاطرة التي ستقوده إلى الطريق الصحيحة. ويكفي أن نشير إلى ذلك في مثال إلى جزء من تقرير منظمة

ريفيوجيز إنترناشيونال Refugees International الصادر في آذار/ مارس 2010 لنتعرف على مدى عمق التحدي الإنساني الذي يجابه العراق، حيث أشارت المنظمة إلى أن 33٪ أو 500 ألف شخص، من أصل مليون ونصف مليون نازح داخل العراق قد أجبروا على مغادرة بيوتهم عامي 2006 و2007 ويعيشون لاجئين في مناطق فقيرة.[2] ولعل النقطة التالية من التقرير تعد الأكثر وضوحاً لما يمكن أن يكون عليه مستقبل العراق، حيث أكد على أهمية الدور الأمريكي المسؤول في ضرورة انتشال هؤلاء الناس من حالة التشرد والانتقال إلى حالة إنسانية يسودها الاستقرار المدني.[3]

ما يهم العراقيين حالياً وفي المستقبل المنظور مسألة كيفية إدارة العملية السياسية والإدارية بنجاح في إطار من احترام الآليات "الدستورية" والقانونية-القضائية تحقيقاً لأفضل النتائج نسبياً في أقرب وقت ممكن. ولعل الأمر يعد بكل المقاييس عاجلاً جداً، إذ إن حالة الفراغ السياسي التي تتسع دائرتها لن تكون في مصلحة البلاد، والشعب الذي تزداد معاناته يومياً مع تصاعد نسبي في عمليات العنف التي تحصد يومياً مزيداً من القتلى والضحايا الأبرياء. ومن هنا، فإن مضمون السؤال الأول يرتكز على أهمية العلاقة بين الانتخابات ومستقبل العملية الديمقراطية.

علاقة الانتخابات بمستقبل العملية الديمقراطية

ليس من السهولة القول بأن مجرد خروج مجموعة من الساسة واستبدال أخرى بها سيحل مشكلات العراق بصورة جذرية، حتى وإن تم ذلك بصورة ديمقراطية، ذلك أن مشكلات وأزمات وإشكالات العراق

طويلة الأمد، وقد تراكمت على مدى زمني طويل نسبياً. وجدير بالذكر أن الانتخابات البرلمانية العراقية تقع ضمن الإطار الأوسع للديمقراطية باعتبارها تشكل قيماً وسلوكاً وتقاليد وأعرافاً ومبادئ إنسانية، ومازال كثير من معانيها الحقيقية ومضمونها وتفسير مواقفها المتنوعة والأهداف المرجوة منها بحاجة إلى التوقف عندها.

قد يكون مصيباً من يقول إن بعض الخطوات في مسار العملية الديمقراطية الطويل قد بدأ بالفعل مع توافر بارقة أمل في نهاية النفق المظلم الكئيب. ولكن في النهاية يعتمد الأمر على مدى نضج الثقافة والتربية الديمقراطية التي هي الأخرى تعتمد على كيفية التعامل والتفاعل مع منظومة القيم الإنسانية والتجارب التي مر بها كثير من الأمم.

ومع ذلك كله، نستطيع القول إن مقولة التاريخ الذي يعيد أو سيعيد ذاته ليست حقيقية أو صادقة، فالتاريخ يصنعه أشخاصه الذين قد يكررون الأخطاء السابقة، ولكن ما يمكن قوله عموماً إن احتمال عودة الانقلابات العسكرية التي سادت العراق زمناً طويلاً ليس قائماً حالياً. من هنا، قد تعتبر الانتخابات طريقاً سلمياً للتغيير، وبخاصة إذا ما عرفنا أن مدى كثافة المشاركة الشعبية قد بلغ – كما أشارت المفوضية العامة المستقلة للانتخابات – معدلاً عاماً قدره 62.4٪. (على رغم عدم الاتفاق الكامل على صحة هذا الرقم، مع التفاوت الكبير في نسب المشاركة النسبية بين الأقاليم).[4]

وفي ضوء ذلك، يمكن تقديم بعض الانطباعات والقراءات لما حدث مترافقة مع "ترحيب واقعي حذر"، بالنظر إلى عدم التوصل إلى تحديد صورة وشكل واضحين للحكومة العراقية القادمة.

"ترحيب واقعي حذر" لمجريات الانتخابات ونتائجها

يعنيني أن أشير في البدء، وباختصار، إلى طبيعة المشهد الراهن الذي مازال يتسم بالتعقيد وعدم اليقين في تطوراته وتداعياته وآثاره المحتملة.

لمحة عن المشهد الراهن

يتسم المشهد العراقي بالتعقيد والضبابية وعدم اليقين منذ إعلان نتائج الانتخابات النهائية في السادس والعشرين من آذار/ مارس 2010، حيث إن الأدوار الرئيسية في تشكيل الحكومة ستعتمد على أربع كتل رئيسية، ثلاث منها كبيرة الحجم نسبياً، وهي: القائمة العراقية، وقائمة ائتلاف دولة القانون، وقائمة الائتلاف الوطني العراقي، والرابعة هي قائمة التحالف الكردستاني (من الحزبين الرئيسيين: الاتحاد الوطني، والحزب الديمقراطي الكردستاني). ونالت القائمة العراقية 91 مقعداً، وقائمة دولة القانون 89 مقعداً، ونال الائتلاف الوطني العراقي 70 مقعداً، والتحالف الكردستاني 43 مقعداً.[5]

ولكن، بغض النظر عن أهمية الجدل السياسي حول من يحق له ممارسة الحق الدستوري في تشكيل الحكومة الجديدة: القائمة العراقية الحائزة أعلى المقاعد النيابية، أو نوري المالكي المرشح الوحيد لدولة القانون والمرشح في مرحلة لاحقة لما يعرف بالتحالف الوطني، أو مرشح الائتلاف الوطني عادل عبد المهدي، ستبقى الأمور في حالة ترقب لما ستسفر عنه التوافقات النهائية بين التكتلات الأربعة الرئيسية، وبخاصة من قبل الطرف الكردستاني باعتباره يمثل بيضة القبان.

جدير بالذكر أن نتائج الانتخابات قد أسفرت أيضاً عن مجيء ممثلي القوائم الأخرى على مسافة بعيدة عن القوائم الرئيسية. بعضها لم يكن موجوداً من قبل على الساحة السياسية مثل "حركة كوران" للتغيير، حيث حصلت على ثمانية مقاعد، وعدت تطوراً مهماً نسبياً. أما قائمة "التوافق" للحزب الإسلامي التي كان لها أهمية نسبية في انتخابات عام 2005 فقد حصلت فقط على ستة مقاعد، وكذلك قائمة ائتلاف وحدة العراق التي بلورت صيغة وطنية جديدة فقد حصلت على أربعة مقاعد فقط.[6] ومن المناسب القول إن قوائم أخرى – وإن بدت متفائلة – قد انتهى بها الأمر إلى فقدان كل مواقعها، وقد كانت في الأساس تكتلات صغيرة. كما أن الأقليات الدينية والقومية لم تحظ إلا بعدد ضئيل جداً من التمثيل البرلماني ضمن إطار ما يعرف بعملية التمثيل النسبي للأقليات.

بقي أن نشير إلى أنه بعد أن تم التصديق النهائي من المحكمة الاتحادية العراقية على نتائج الانتخابات (حزيران/ يونيو 2010) اتجهت جميع الأنظار إلى الكتل التي فازت بالانتخابات لمعرفة مدى تقبلها للنتائج، إذ إن قبول النتائج النهائية يعد سمة أصيلة من سمات الثقافة الديمقراطية الناضجة، مع الأخذ بالاعتبار شرط معالجة المفوضية العليا المستقلة والجهات القضائية لكل المخالفات قانونياً وبشفافية، بعيداً عن الشكوك وعدم الثقة المتبادلة. ومع ذلك لم تحسم مسألة من سيناط به تأليف الحكومة القادمة إلا بعد ثمانية أشهر.*

* تم تشكيل الحكومة الجديدة في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2010 برئاسة نوري المالكي لفترة وزارية ثانية مدتها أربع سنوات، ونالت ثقة البرلمان العراقي. وتعد هذه الوزارة من أكبر الوزارات حجماً في العالم (41 وزيراً)، وقد تشكلت في ظرف استثنائي تقاطعت فيه المصالح الأمريكية والإيرانية والعربية.

والتساؤلات الأولى المطروحة تذهب أبعد من مجرد اختيار رئيس وزراء جديد، إذ إن أمامنا تساؤلات مهمة مثل: ما طبيعة التغيير أو التغييرات المطلوبة؟ وما المتطلبات والمهام الأساسية التي يتجه نظام الحكم الجديد لتنفيذها أساساً؟ وما طبيعة ومقاييس الجودة للنظام السياسي القادم؟ الجواب عن ذلك يعتمد بداية على توضيح طبيعة المسؤوليات والالتزامات المتوقع الركون إليها من قبل أي حكومة جديدة.

المسؤوليات والالتزامات الأساسية

لا توجد هذه الالتزامات في الواقع، ولكن تجيء باعتبارها تمنيات أو آمالاً على الشكل التالي:

- استتباب، وتعزيز، وانتشار الأمن على كامل الأرض العراقية تأسيساً لسيادة عراقية تبدو حتى الآن مفتقدة. كل ذلك بالتوافق مع الحاجة للحفاظ على أرواح العراقيين.
- تنفيذ مشروع "المصالحة الوطنية" وفقاً لاستراتيجية وآليات متفق عليها. وكذلك أهمية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي مرت بسياقات أو مقاربات مماثلة في عمليات التغيير السياسي.
- إنجاز التعديلات الدستورية المطلوبة، ورسم خريطة واضحة للمشهدين السياسي والقانوني، ويوجد أكثر من 50 مادة دستورية بحاجة إلى أن تفصل لها تشريعات جديدة في المرحلة القادمة.
- متابعة مدى التعاون والتنسيق للسلطات الرئيسية الثلاث من جهة، وتدقيق ومراجعة الصلاحيات التابعة لكل سلطة على حدة من جهة أخرى.

- إنجاز التشريعات والإجراءات الجوهرية، ومن ضمنها إصدار "قانون الأحزاب" من أجل تنظيم مشروعية العملية السياسية، وضبطها على إيقاع سليم ينهي التقولات حول طبيعة وأهداف البرامج، وكيفية اختيار المرشحين وغير ذلك من مسائل قانونية. بالإضافة إلى موضوع "المال السياسي" والجهات والأجندات التي تقف وراءه.

- العمل الجاد على إيجاد حلول ناجعة وسريعة وشاملة نسبياً لمشكلات إنسانية متعددة نابعة في جزء منها على الأقل من عمليات التطهير الطائفي والعرقي والقتل المنظم، وغيرها من مظاهر التشرد وحالات اللجوء الإنساني والإساءة الشديدة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

- أهمية إجراء الإحصاء السكاني الشامل الذي سيسهل كثيراً التنفيذ المشروع للإجراءات التنفيذية والقانونية/ الدستورية، ومنها المتعلق بكيفية تطبيق آلية ونظام الانتخابات.

- ضرورة تحديد صورة وآلية واضحة للتعامل بين الحكم المركزي الفيدرالي والأقاليم، حيث لا يوجد حالياً سوى إقليم واحد يتمتع بالحكم الفيدرالي هو إقليم الشمال العراقي الذي تهيمن عليه سكانياً الطائفة الكردية. ولذا من المهم التوضيح الدقيق لطبيعة العلاقة بين المركز والأقاليم في مسائل عدة، منها على وجه الخصوص موضوع كيفية إدارة وتنفيذ "الشؤون والموارد النفطية" وفقاً لمنطق التفسير الدستوري السليم منعاً للشطط أو للجدل في تفصيلات هذا الشأن الهام الذي يعتبر في النهاية "الشريان الأبهر" لتنمية العراق الإنسانية، فالعوائد النفطية مثلاً شأن يهم كل العراقيين، وبالتالي من المفترض أن تجري الاستفادة

منها وفقاً للعدل وللاستحقاق القانوني-الدستوري، من أجل تحقيق متطلبات النهضة التنموية الشاملة.

أما ما يعطي مزيداً من الثقة لكل الموطنين الذين تسابقوا في "السباق المارثوني" لترشيح النواب، في التفاؤل بمستقبل أكثر إشراقاً، فهي قضايا ستعتمد على مدى توافر مؤشرات ودلالات كفاءة النظام السياسي الجديد.

مؤشرات ومقاييس مختارة لجودة النظام السياسي الجديد

لعل من أهم هذه القضايا ما يأتي:

- إلغاء الطائفية والمحاصصة السياسية المبنية على أسس طائفية وعرقية وقبلية أو غيرها من تقسيمات لمكونات المجتمع العراقي، لكونها شوهت وأساءت للإدارة الجيدة للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أنها أضرت أيضاً بشكل واسع للدولة بمفهومها المدني. إضافة إلى ذلك، عمدت المحاصصة إلى توتير العلاقات بين العراق وجيرانه أو على الأقل جعلها علاقات قائمة على مصالح طائفية أو فئوية أو إثنية أو ذات طابع محدود جداً وبعيدة عن الانتماء الوطني للعراق. ولعلها السبب الرئيسي في نفور كثير من فئات الشعب العراقي، بل وحتى "المرجعية الشيعية" ذاتها التي سبق أن لعبت أدواراً سياسية معينة في التأثير في المشهد العراقي، إذ فضلت في مراحل لاحقة وتحديداً في عام 2010 عدم تقديم التأييد لقائمة انتخابية بعينها، مفضلة بذلك الابتعاد عن تزكية أي حزب أو تيار أو جماعة مهما كانت شعبيتها في الوسط العراقي.

ومن هنا، من المفترض أن يبنى دائماً ديدن الأمور على ثلاث ركائز أو ثلاثة أركان أساسية هي: "النزاهة"، و"الوطنية"، و"الكفاءة أو"التخصص المهني" بهدف ابتداع نظام سياسي جديد قائم على اعتماد معايير موضوعية ومعنوية عالية القيمة، وليست شخصية أو ذاتية أو حزبية أو فئوية أو مناطقية، في تعيين موظفي الدولة على كافة المستويات الإدارية والسياسية.

- القضاء على تركة الفساد بكل تفصيلاتها السياسية، الإدارية والاقتصادية وغيرها. ولعل دور الاحتلال في استشراء حالات الفساد لم يعد خافياً على أحد. إن وجود نظام رقابة صارم قد يسهم إلى حد بعيد باتجاه تقليل حالات عدم النزاهة والفساد التي تغلغلت في كثير من مفاصل السلطة السياسية والإدارية والاقتصادية. ويوجد وفقاً لمفوضية النزاهة 356 ملف فساد كما تم الإفصاح عنها في آذار/ مارس 2010.[7] وفي تقرير نشر في 13 حزيران/ يونيو 2010 من قبل هيئة النزاهة بلغ «عدد القضايا الجزائية التي وردت إليها في سنة 2009 .. 7797 قضية، فضلاً عن إحالة 1084 متهماً بقضايا فساد مختلفة إلى المحاكم، مؤكدة أنها استعادت أكثر من 12 مليار دينار عراقي في قضايا فساد».[8]

من هنا، يمثل الفساد إذاً أحد مصادر إنعاش الإرهاب والعنف الرئيسية في العراق، ولاسيما في حال عدم معالجته بشفافية وبشكل قانوني وحازم، ما قد يجعله ظاهرة متفشية في الحياة العامة. كل ذلك مهم جداً إذا عرفنا أن الدخل السنوي للعراقيين يقع في معدل عام في حدود 3800 دولار أمريكي سنوياً (أو أقل بكثير)، ويعتبر بكل المقاييس ضعيفاً قياساً بإمكانيات العراق الكبيرة.[9]

أمـا الـذين لا يعملـون فقـد وصـلت نـسبة البطالـة بـين صـفوفهم (وبخاصة بين المتعلمين) إلى أكثر من 30٪، وهي نسبة كبيرة بكل المقـاييس الدولية.[10] كما وصل سوء التغذية بين الأطفـال الـذين تقـل أعمارهـم عـن خمس سنوات إلى 7.7٪ في عام 2005.[11] وعلى أي حال فالعراق يقع في آخر مؤشرات أو قوائم التنمية البشرية التي بنت مؤشراتها على مستويات التعليم والصحة والاقتصاد في بلد يسبح بالفعل على بحيرة نفطية كبيرة منذ آماد بعيدة. يضاف إلى ذلك أن قسماً كبيراً من الكفاءات وجد في مغادرة العراق حلاً لابد منه لأسباب مادية أو معنوية أو عاجلة، نتيجة لافتقاد حالة الأمن والأمان.[12]

هذا، وقد احتل العراق المرتبة العليا بين الجنسيات العالمية في مجال هجرة المصادر البشرية إلى خارج الوطن حيث تجاوز الرقم أكثر من مليوني نسمة.[13] في هذا المجال تجيء ضرورة تأسيس حكومة "إنقاذ وشراكة وطنية"، لأن المهام والالتزامات والتحديات الوطنية القادمة كبيرة جداً.

ولكن ما مستقبل العملية السياسية التي ظهرت واستمرت في ظل الاحتلال؟ للإجابة، علينا أن ننظر بعين فاحصة مراقبة وجدلية لما حدث أو سيحدث على الأرض من أحداث أو نتائج ترجع في جوهرها إلى ظاهرة التنافس السياسي والشخصي المحموم حول مقاعد السلطة التنفيذية (الحكومة). ولكن كيف نفسر حظوظ المشاركين والفائزين؟

نظرة جدلية فاحصة لحظوظ الفائزين في تشكيل الحكومة الجديدة

كشفت النتائج الانتخابية عن وجود تباين تصويتي Elections varying deficit للقوائم الأساسية في مناطق متنوعة من العراق. وقد صوّت العراقيون في نهج مختلط، بعضهم وفقاً لتوجهات طائفية وعرقية، وصوّت آخرون بموجب تصور أن مَن سيتم انتخابه سيكون الأقدر على تحقيق الأمن والخدمات، ومن ثم سيعمد جاهداً لرفع مستوى المعيشة نسبياً.

ولتوضيح بعض من الصورة المعقدة، نشير إلى ما يلي: لقد حقق التحالف الكردستاني للحزبين الرئيسيين (الاتحاد الوطني، والاتحاد الكردستاني) نجاحاً مميزاً في شمال العراق. ومع ذلك فإن قائمة "تغيير" أو كوران قد أبلت حسناً في عموم الشمال العراقي، وبخاصة عقب حصولها على المركز الثاني بعد التحالف الكردستاني في محافظة السليمانية.

أما في جنوب ووسط العراق فإن قائمة ائتلاف دولة القانون قد حصدت النصيب الأوفر من المقاعد، يليها قائمتا الائتلاف الوطني ثم القائمة العراقية. وحصدت الأخيرة نتائج مهمة في نينوى وكركوك (مناصفة مع قائمة التحالف الكردستاني)، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى. في حين أن قائمة دولة القانون لم تحصل على أصوات ذات بال في مناطق الشرق والغرب والشمال. وباختصار لا أحد ولا كتلة من يستطيع القول إن لديه التأييد الشامل من قبل كل الشعب العراقي. علماً بأن قائمة ائتلاف دولة القانون قد أبلت بلاءً حسناً في إطار نيلها العدد الكلي للأصوات، وبخاصة

في المحافظات الكثيفة السكان كما في بغداد والبصرة والجنوب عموماً، حيث احتفظ المالكي بالصدارة في المقاعد النيابية في سبع محافظات. أما القائمة العراقية فقد أبرزت ثقلاً مهماً في بغداد (مرتبة ثانية) والموصل (مرتبة أولى) وحصدت بامتياز أصوات أربع محافظات (ديالى، والأنبار، وصلاح الدين، والموصل) والخامسة تناصفتها في كركوك مع قائمة التحالف الكردستاني. علماً بأن ائتلاف دولة القانون لم تحصل على أي مقعد في كركوك وكذا الأمر بالنسبة للائتلاف الوطني العراقي. أما الأخيرة فقد جاءت بالمرتبة الثالثة عموماً من حيث عدد الأصوات الكلية واحتلت الموقع الأول في ثلاث محافظات جنوبية.

مما تقدم يتضح لنا صعوبة تشكيل ائتلاف حكومي موسع يضم كل القوائم الرئيسية الفائزة بالانتخابات. إذ يحتاج الأمر إلى كثير من المفاوضات التي يتم من خلالها تقديم التنازلات بين أطراف العملية السياسية. ولكن وبافتراض حل جزء من الخلافات الرئيسية بين التكتلات ستبقى سياسة المحاور المتنافسة قائمة، نظراً لعدم حصول القائمة العراقية على منصب رئاسة الوزراء، أو حتى في حالة إعطاء المسؤولية مرة أخرى إلى نوري المالكي مرشحاً متفقاً عليه من قبل جزء رئيسي للتحالف الوطني (مصدره كتلة أحرار "الصدرية").

والأمر ذاته يستمر حتى في حالة عدم تقسيم الرئاسات بين فرقاء العملية السياسية الأساسيين، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم الثقة بين الفرقاء المعنيين بالعملية السياسية، ما يشير إلى استمرار وتصاعد حدة

الأزمات المتوقعة، والتي ستنعكس سلبياً على توجهات التوفيق بين اتجاهات ومصالح متعددة. من هنا، هل يمكن التخلص نهائياً من طابع المحاصصة والطائفية والعرقية والقبلية السياسية؟ الجواب ليس سهلاً أخذاً بالاعتبار أن خريطة الفائزين مازالت تقول إن العقد والأزمات المجتمعية والمذهبية-الدينية مازالت قائمة على أسس سياسية أو قبلية. وبالتالي ضرورة التخلص من المآزق الطائفية والعرقية والقبلية والانتقال إلى الحالة الوطنية، هذا ما يفهم من تحليل مشرق عباس في صحيفة الحياة عن الطبيعة المعقدة في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، وهو أن حكومة المالكي منذ تشكيلها خبرت خللاً تأسيسياً بنيوياً: «...فهي من ناحية مرتبطة مفصلياً بنظام محاصصة طائفي وعرقي لا يتعلق بما هو داخل الحكومة فقط، بل يمتد إلى ما هو خارجها كرئاسة الجمهورية ورئاسة البرلمان ورئاسة مجلس القضاء، وهي من ناحية أخرى(تعيش) في وسط فراغ دستوري وقانوني وعرفي يؤطر شكل اتخاذ القرار السياسي في العراق، ويسمح لأي رئيس حكومة بالتوجه نحو القرار الفردي وسط تضارب الإرادات وخلافات على المناهج في أكثر القضايا حساسية».[14]

وهنا سؤال آخر أجده مهماً وهو: هل ستعطي هذه الحكومة الجديدة صورة إيجابية عن العراق فيما يتعلق بصياغة سياسة خارجية واضحة ومتوازنة نسبياً مع كافة دول الإقليم، بدءاً بدول الجوار العربية وغير العربية (إيران وتركيا)؟ إن الإجابة ليست سهلة، ولكن ما هو واضح أن لدول الجوار جميعاً مصالح وأدواراً في التدخل في الشأن العراقي، سواء أكان التدخل إيجابياً أم سلبياً. ولكن في الشكل العام مازالت أدوار دول الجوار

غير محددة أو واضحة جيداً، وبخاصة تجاه عملية استقطاب المرشح الأكثر تفضيلاً لديها.

تفضل إيران من جانبها - بغض النظر عن طبيعة الائتلافات القادمة - أن يكون من يأتي شخصية أكثر قرباً منها، أو على الأقل لن تتخذ حكومته قرارات سياسية ضد مصالحها. ومن هنا، لن تشكل حكومة نوري المالكي في حال استمرارها قلقاً للجارة إيران، وبخاصة أنه لم يحصل تدهور حقيقي أو حتى برود نسبي في العلاقات بين البلدين العراق وإيران، وزيارة المالكي الأخيرة في تشرين الأول/ أكتوبر 2010 تؤكد تأييد السلطات السياسية الدينية له. ولكن ما هو مهم أيضاً في حسابات الدول العربية هو كيفية تدبير أو إدارة معالجة ميزان القوى الاستراتيجي للشرق الأوسط والخليج العربي، كي تنعكس التداعيات بصورة إيجابية للمصالح العربية، وهي مسألة دقيقة نسبياً.

هذا، ومن المفترض أن تسعى أي سلطة سياسية وطنية "حقيقية" للتصدي الصارم لكل التنظيمات المسلحة والمليشيات الموازية لسلطان الدولة، كي يبقى السلاح الأساسي بيد الدولة المركزية للدفاع عن الوطن من المخاطر الخارجية والداخلية. وبما أن العراق مازال تحت الاحتلال ومحكوماً بالبند السابع للأمم المتحدة نحتاج إلى معرفة مزيد عن الموقف الأمريكي تجاه مستقبل العراق في المرحلة القادمة التي تتميز بانتقال تدريجي للسلطة العسكرية في عام 2011. ولكن، ومن منطلق ما يعرف بالسياسة الواقعية Real-politik يبقى للوجود الأمريكي تأثيرات كبيرة نسبياً في العراق في الإطار الجيوستراتيجي يجدر بحثها وتقويمها موضوعياً. ومن التساؤلات

المطروحة: ما مدى إمكانية استمرار بقاء بعض هذه القوات لمدة إضافية حتى الوقت الذي يمكن فيه أن يستتب أمن العراق بصورة كافية؟

موقف الولايات المتحدة من الانتخابات وتداعياتها

بالنسبة للموقف الأمريكي من الانتخابات وما بعدها تجيء أولوية الاستتباب الأمني في مقدمة الاهتمامات الاستراتيجية الأمريكية، وبخاصة مع استمرار عمليات الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق. إن إشادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالانتخابات العراقية الأخيرة، على رغم رمزيتها، أكدت أيضاً أن الانسحاب العسكري الأمريكي سيستمر وفقاً للجدول المعلن في اتفاقية SOFA، حيث ينسحب 90 ألفاً من القوات النشطة المقاتلة في نهاية آب/ أغسطس 2010، وبالتالي لن يتبقى سوى خمسين ألفاً سيغادرون بدورهم العراق كلياً في نهاية عام 2011. [15] وسبق لإدارة جورج بوش أن حددت معايير الخروج من العراق في إطار الاستراتيجية المعروفة باسم "الاستراتيجية الوطنية للانتصار الأمريكي في العراق" ومفادها: عراق جديد يتمتع بحكومة تمثيلية دستورية تحترم حقوق الإنسان، وتمتلك قوات أمن فاعلة وكافية للحفاظ على النظام الداخلي وعلى العراق بعيداً عن أن يصبح مكاناً آمناً للإرهابيين. [16]

ولإنجاح هذه الاستراتيجية من المفترض أن تشترك عدة قوى في منهاج تضامني يمثل جهود الحكومة العراقية، وقوة التحالف، والدول المتعاونة في الإقليم، والأمم المتحدة. [17] وقوام هذه الاستراتيجية ثلاث طرق مهمة هي: أولاً: عزل العدو من خلال توكيد أن كل من يسهم بالعملية السياسية له

حصة معينة. وثانياً: الاستقطاب والارتباط مع من هم خارج العملية السياسية من خلال دعوتهم للرجوع عن استخدام العنف، وبالتالي فسح المجال واسعاً للمشاركة من أبواب عدة. وأخيراً: بناء مؤسسات وطنية عراقية مستقرة، تعددية وفاعلة تستطيع حماية مصالح العراقيين جميعاً من دون استثناء، وتسهيل الاندماج الكامل للعراق في المجتمع الدولي.[18]

وفي تقديري المتواضع أن الأوضاع في العراق لم تصل بعد إلى مرحلة مقبولة في استتباب الأمن، كما أن عدداً من هذه المعايير أو الشروط لم يُلبِّ كلياً النضج السياسي، ومنها إمكانية بذل الجهود الكثيفة لمواجهة تصاعد وتيرة الإرهاب والعنف المسلح الذي أخذ صوراً عدة، منها الانتماء إلى القاعدة أو الانتماء إلى تنظيمات أخرى بعضها من بقايا النظام السابق أو غيرها من جماعات العنف (تعرف بفرق الموت) وهدفها جميعاً إفشال العملية السياسية، كما حصل في التفجيرات الكبيرة التي حدثت صيف عام 2009 وفي ما بعد مرحلة انتخابات آذار/ مارس 2010.

مع ذلك، وفي كل حين تؤكد الإدارة الأمريكية رغبتها في الانسحاب وفقاً للجدول الزمني لاتفاق SOFA. ولعل من أسباب ثقة الإدارة الأمريكية الجديدة بالموقف العراقي النجاح النسبي المفترض لعمليات التدريب، وتأهيل القوات المقاتلة العراقية التي تسير بصورة جيدة وفقاً لخطة الحكومة العراقية الأمنية المشتركة مع واشنطن.

جدير بالذكر أن الخطة الاستراتيجية العراقية قد اتخذت خطتين متوازيتين: أولاهما تغطي المدة ما بين عامي 2006 و2011، فقد فشلت حتى

الآن في بناء قوة قادرة على هزيمة أي عصيان مسلح من أجل إحقاق الاستتباب الأمني لكامل الأراضي العراقية، والثانية تبدأ عام 2011 وتنتهي عام 2015، وهدفها الدفاع عن السيادة العراقية من أي احتمال للتدخل الخارجي (علماً بأن الاحتلال ذاته يمثل جوهر التدخل الخارجي)، وهو أمر متوقع ما بقي العراق ضعيفاً نسبياً في موازين القوى الاستراتيجية بصورة عامة.[19] وكي تؤتي هذه الخطط جميعاً ثمارها المتوقعة من المفترض أن تجري الخطتان في وقت متواز ومتزامن. وتتطلب مسألة بهذا الثقل النوعي في مراحل متعددة شكلاً من الحضور الأمريكي النوعي العسكري المحدود لأهداف محددة، منها حماية المصالح الحيوية الأمريكية من خلال استمرار تقديم المشورة للنظام السياسي التابع في شؤون عدة للإرادة الأمريكية.

ولذلك يمكن القول بأن إمكانية تجديد البقاء العسكري الأمريكي ستكون واردة بصورة "استثنائية" عند الأزمات، وفي حال طلب الحكومة العراقية من الإدارة الأمريكية. ومن هنا لن يكون أمراً مستبعداً أن نتصور وجوداً أمريكياً جديداً إذا صب ذلك في المصلحتين الأمريكية والعراقية معاً، أو على الأقل في مصلحة أحد الطرفين باعتباره الطرف الأقوى في المعادلة الاستراتيجية.

انطلاقاً من ذلك لم تكن الولايات المتحدة بعيدة عن مشهد تشكيل الائتلافات الحكومية الجديدة، بل لها مصلحة حيوية في ما ستسفر عنه من نتائج، إذ ترغب الإدارة الأمريكية في أن تتعامل مع حكومة واحدة تتوافق معها في الرؤى وفي البرامج، بحيث تحفظ للطرفين علاقات ومصالح متبادلة طويلة الأمد نسبياً. وكذلك ينتظر أكراد العراق أن يضفي الوجود الأمريكي

مصدراً للتشجيع والمساندة لهم في حال فقدانهم بعض المكاسب أو الامتيازات المهمة في إطار العملية السياسية، إذ لا توجد وفقاً للقراءات المتوافرة تأكيدات ببقاء أي قاعدة عسكرية أمريكية بعد عام 2011. [20]

لذا يمكن القول إن التعجيل أو عدمه بالخروج العسكري الأمريكي من العراق سيتم وفقاً لمدى نجاح الحكومة العراقية في ضبط الأمن وتحقيق المصالحة الوطنية (التي لم تنطلق بعد بصورة حقيقية) وتوفير المصالح الأمريكية الحيوية، ما ستكون له تداعيات مهمة على المحيط الأمني الإقليمي، ولاسيما أن إدارة أوباما قد قررت أن تنظر إلى المنطقة من خلال بعد جيوسياسي يجمع في الاهتمام بين منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي. ووفقاً لاتفاقية "الإطار الاستراتيجي" يتوقع أن يستمر تغلغل الدور الأمريكي في مختلف مفاصل الحياة السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية والثقافية، والتقنية، بل وحتى الأمنية في حدود ما هو أبعد من تقديم المشورة والدعم للحكومة العراقية لمقاومة الجماعات الإرهابية أو الجماعات التي تساندها إيران أو غيرها من "القوى"، إلى ضرورات القيام بالمهام الاقتصادية والاستثمارية والعمرانية.

مع ذلك يظل السؤال قائماً: مع من تفضل الإدارة الأمريكية أن تضع ثقلها في المرحلة الانتقالية القادمة؟ قد نجد تفسيراً مناسباً للكاتب مصطفى الزين في صحيفة الحياة في عددها 17147 الصادر في 16 آذار/ مارس 2010. التفسير أعطى إجابة مختلطة تمكننا قراءة مدلولاتها بصورة دقيقة نسبياً. يقول الزين:

«كانت واشنطن تفضل فوز قائمة العلمانيين بزعامة علاوي في الانتخابات الأخيرة، دافعها إلى ذلك أن علاوي استطاع أن يجمع في قائمته سنة وشيعة وبعثيين كانوا مكرهين على حب نظام صدام حسين، فضلاً عن علاقتها السابقة معه وعن مساعدته الكبيرة لها في إسقاط صدام. لكن واشنطن لم تنزعج من تقدم نوري المالكي [الذي] شن حملة على الراديكاليين أنصار مقتدى الصدر و"عصائب أهل الحق" و"جيش المهدي"، وحقق حداً معقولاً من الأمن بعد الحرب الأهلية المذهبية، مما أتاح لواشنطن تحديد موعد لسحب جيشها. صحيح أن خلفيته المذهبية مازالت تشكل هاجساً لواشنطن لكنها في الوقت ذاته مازالت تحتاج إليه لإضعاف حليفيها السابقين، فهما الأقرب إلى طهران، أعني المجلس الأعلى وأحمد الجلبي».[21]

ومع ذلك ما هو حيوي للإدارة الأمريكية هو تحقيق الانسحاب العسكري الأمريكي بأقل الخسائر الممكنة، وفي الوقت المحدد مع محاولة ترسيم خريطة لمستقبل تنمية المصالح المتبادلة. نتيجة لذلك من يسهم في استتباب الأمن لمدة طويلة نسبياً، ومن يحافظ على - بل ومن ينمي - مصالح الولايات المتحدة في العراق فسيكون له القدح المعلى في واشنطن نهاية المطاف، سواء أكان علاوي أم المالكي أم أي مرشح آخر للتسوية.

أشار أنطوني كوردسمان في دراسته عن "الشراكة الاستراتيجية مع العراق" إلى ضرورة أن تعمل الإدارة الأمريكية مع الحكومة العراقية الجديدة على تطوير خطط مشتركة للشراكة الاستراتيجية عبر السنوات الخمس القادمة على الأقل، أخذاً بالاعتبار دور الكونجرس الأمريكي في التشجيع على توفير مساعدات مادية وبشرية مهمة، حتى يستطيع العراق

زيادة نسبة إنتاجه من النفط.[22] ولعل ما يخطط للعراق في مجال زيادة الإنتاج النفطي سيكون بالضرورة لمصلحة الولايات المتحدة وشركات النفط الغربية. جدير بالذكر، وهذه نقطة من أجل التذكر، أن الولايات المتحدة حتى عهد قريب لم تلج دورة بناء الدول Nation–Building في مناطق وجودها. ففي عامي 2003–2004 اعترفت وزارة الخارجية بأن لديها موارد محدودة للتخطيط وللتنفيذ ولإدارة الاستقرار وإعادة الإعمار. ونتيجة لذلك بدأت الإدارة الأمريكية تخطو خطوات سريعة نسبياً للتكيف مع المتغيرات الجديدة وزيادة نفقات التدريب على اللغة والثقافة منذ عام 2007. ومن المفيد القول بأن الجيش الأمريكي قد طور نزعة تصميم وصناعة القرار من دون مراقبة مدنية كافية.[23]

من هنا، ليس في تقديري، ومع كافة الجهود المبذولة الكبيرة نسبياً، أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكية للإنفاق الكبير على "القوة الرخوة" Soft Power مادام القرار الأمريكي يتمحور على ضرورة الانسحاب النهائي من العراق. أما مجلة **إيكونومست** *Economist* فقد أشارت في تقريرها عن العالم The World in 2010 إلى أحاديث دارت حول خيار آخر يتمثل في إمكانية مجيء قوات لحفظ السلام Peacekeepers عقب الانسحاب الأمريكي، ولكن عمليات كهذه ستكون وفقاً لتفسيرها "خطرة".[24] بمعنى أننا لسنا بعيدي الذاكرة عما حصل لبعثة الأمم المتحدة في العراق ورئيسها سيرجيو دي ميلو الذي قضى نحبه في آب/ أغسطس 2003، علماً بأن الظروف الأمنية حالياً في بغداد مازالت غير مطمئنة، مادامت أعمال العنف تكاد تكون يومية. ومن منظور مكمل قد يكون لاستخدام "القوة الرخوة" –

كما يسميها الباحث جوزف ناي - ضرورة حيوية تتجلى في التحليل النقدي، والتصوير الإعلامي البارع للقضايا، واستخدام كافة الطرق في إقناع المنافسين من أجل تشكيل تحالفات جديدة مبنية على المصالح المتبادلة، والعمل الحثيث على استلهام قيم جديدة نسبياً في العمل السياسي المشترك المنسق.[25] من هنا تأتي أهمية التوقف عند البعدين الجيوسياسي والجيوستراتيجي، وذلك لمعرفة مدى علاقته بالعملية الديمقراطية.

علاقة البعدين الجيوسياسي والجيوستراتيجي بالعملية الديمقراطية

من المفترض أن تجمع الرؤية بين البعدين الجيوسياسي والجيوستراتيجي معاً، ومفادها أن العراق هو وطن الجميع في ظل سيادة واحدة شاملة غير مجزأة. إذن الشرط الأساسي أن يكون هناك عراق واحد سيد حر مستقل، على الرغم من تعدديته الشديدة وتنوع أعراقه وطوائفه، عراق يتمتع بهوية واضحة "عربياً وإسلامياً"، بعيداً عن كافة التقسيمات المحلية، والمناطقية، والطائفية، والقبلية، والعرقية. ومن المناسب القول بأن العراقيين لم يتقاتلوا قط على أساس طائفي، كانت الأمور تحتقن في بعض الأوقات ويبلغ التطرف مدى خطيراً، لكنه لم يصل قط إلى التصفية على أساس طائفي إلا بتوجيه أو مشاركة من غزاة أجانب، وهو ما مارسته جيوش إسماعيل الصفوي وسليم الأول.[26]

ولعل جزءاً مما نعنيه في تحديد معالم البعد الجيوسياسي هو مسألة تحديد طبيعة وصورة "القرار الاستراتيجي" على المستوى المحلي أو العراقي في

المرحلة الانتقالية القادمة، وطبيعته، ثم هل سيستمر القرار الاستراتيجي محكوماً بطبيعة التوازنات الوطنية الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، أم سيكون محكوماً بتوازنات سياسية داخلية وأخرى خارجية فئوية-جهوية مصدرها طبيعة ومسار تشكيل حكومة جديدة مرضي عنها عراقياً وإقليمياً؟

إن تساؤلات كهذه وغيرها ليس من السهل الإجابة عنها، ولكن متابعتها أمر ضروري. لذا من الأهمية بمكان مستقبلاً أن تجري محاولات جادة وحقيقية هدفها تشكيل مؤسسات وطنية قانونية ذات كفاءة عالية بعيدة كل البعد عن التحاصص الطائفي والعرقي كي تؤدي في النهاية بعض المهام المتنوعة والمعقدة للبناء والتنمية، وهي مهام ليس من السهل تصورها في ظل الأوضاع المضطربة وغير المتيقنه.

الحاجة الماسة لدولة مؤسسات وطنية تتمتع بالكفاية

إذا أريد للمرحلة القادمة أن تكون ذا بعد إيجابي من المهم أن يتم التأكيد على أهمية عدم هيمنة الدور الشخصي - مهما كانت أهميته - على الدور المهني المستند للقانون، والمفترض أن يستظل بحكم المؤسسات الرصينة المشروعة. ومن دون مأسسة حقيقية ومشروعة قد يفتقد التوازن المطلوب لإنجاح المهام والمطالب الأساسية للمواطنين. وضمن إطار التعامل مع المتغيرات الجيوسياسية مستقبلاً فإن مسؤولية تطور الأحداث في العراق لن تعتمد على الدور الأمريكي وحده، ولكن على طبيعة وخصوصية ومصلحة ومدى فاعلية الدور العراقي. يضاف إلى ذلك أهمية مراعاة مدى استجابة القوى الإقليمية سياسياً ودبلوماسياً للحالة العراقية، سواء إيجابياً أو سلبياً.

ولعل ما أشار إليه سلمان الجميلي في مداخلته في ندوة عمّان تحت عنوان "الانتخابات التشريعية ومستقبل العراق" ما يقتضي طرحه للنقاش العلمي الموضوعي. تشير الفكرة إلى أن «من أخطر التحديات التي تواجه العراق في المرحلة المقبلة هو تحدي بناء الدولة الذي لا يقل خطراً عن الاحتلال».[27] مستكملاً الفكرة بالقول: «إذا لم نتفق على بناء دولة مؤسسات فالبلد كله سيكون مهدداً».[28] وهي مسألة تتحقق كلما خبر العراق ضعفاً في منظومة الحكم أو عند غياب الدور المؤسساتي المنفتح من النواحي الجيوسياسية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية. يضاف إليه الإخفاق الواضح في بناء المجتمع والدولة العراقية القوية المتماسكة والمتجانسة نسبياً، وخاصة أنها فقدت في السنوات الماضية تنظيمها المؤسسي بشكل كبير جداً على حساب إعلاء العامل الشخصي أو الذاتي. كما افتقدنا قبل عام 2003 وبعده كثيراً من العناصر ذات الكفاءة المؤسسية والمهنية، في نتيجة طبيعية لفقدان خصيصة ما يعرف بالحكم الرشيد Good Governance. جدير بالذكر أن مثل هذه الخصيصة متطلبة اليوم على مستوى القوى الدولية جميعاً، ومن ضمن ذلك القوى الكبرى من أجل إدارة جيدة وناجحة مثمرة للنظام العالمي.[29]

ومن منطق موضوعي نقول وبغض النظر عن كيفية ومدى مشروعية تطبيق قرارات بول بريمر (الحاكم الأمريكي السابق) حول حل الجيش العراقي واجتثاث البعثيين، فإنها في نهاية المطاف وكما دللت الأحداث، قد خلقت واقعاً غير مستساغ شعبياً، وحالة "فراغ جيوسياسي-جيوستراتيجي" أبرز مدى الضعف النسبي في أداء النظام السياسي في معالجة عديد من مفاصل الشؤون العامة. والسؤال المنطقي والمتكرر بين الحين والآخر: هل سيتجه العراق بعد استتباب الأمن نسبياً إلى الوحدة أم التشتت والتمزق؟

وهل يمكن اللجوء فعلياً للفيدرالية حلاً إيجابياً وقانونياً متفقاً عليه دستورياً وسياسياً، باعتباره حلاً متقدماً جربته دول عديدة أخرى ويعد مقبولاً لتعزيز الوحدة الوطنية، أم أن هناك حاجة لحلول أخرى؟ ومن التساؤلات الواردة: ما طبيعة النظام الفيدرالي الجديد باعتباره من البدائل المناسبة للتطبيق في "العراق الجديد"؟ هل يتم توحيده أم تقسيمه؟

الفيدرالية بين الوحدة والتقسيم

الفيدرالية في العموم ذات مفهوم إيجابي يجمع ولا يفرق، ولكن عند مقاربته مع الشأن العراقي يمسي الموضوع واسعاً وكبيراً وجدلياً، فحتى وقت قريب تركز الجدل حول موقفين يتسمان بالتناقض، كما أشار الباحث جارث ستانسفيلد: «أولهما يرى أن الوضع يحتم إجراء تغيير جذري في السياسات تجاه العراق، بحيث يتم تقنين الإقليمية التي ماتزال مستمرة في إطار فيدرالي، بل طالب البعض بأكثر من ذلك، أي تقسيم العراق إلى ثلاث دول مستقلة تمثل الجماعات الرئيسية الثلاث، والموقف الثاني يعتبر أن مثل تلك التوصيات خطيرة بطبيعتها، بسبب الضرر الذي يمكن أن يشكله عراق مقسم على النظام الجيوسياسي للمنطقة (قد يسعى الأكراد في تركيا إلى محاكاة النجاح الذي حققه إخوانهم في الجنوب، بينما يبني شيعة العراق شكلاً من أشكال تحالفات "الهلال الشيعي" مع إخوانهم في إيران، بينما يوفر من بقي من العرب السنة ملاذاً آمناً للمجموعات الإرهابية مثل القاعدة)».[30]

جدير بالانتباه أن ما أشار إليه جارث عن مقولة خيار تقسيم العراق (على رغم الضغوط الداخلية والخارجية) مسألة لا يمكن للشعب العراقي أن يقبلها. أما موقفه تجاه رغبة الأكراد في تركيا – أو حتى ربما إيران – في

الحصول على درجة من الاستقلال أو الحكم الذاتي تأسياً بما حققه أكراد العراق من تقدم سياسي نسبي، فهو أمر متوقع الحدوث مادام لا يحدث تطور إيجابي ذو بال في علاقة الأكراد بسلطات إيران وتركيا. ولكن جارث لم يكن موفقاً في تحليله عن العرب، إذ في الغالب لا يوجد ما يبرر منطقياً للشيعة العرب في العراق أن يتجه ولاؤهم لإيران، إلا أولئك الذين ربطوا أفكارهم ومصالحهم بطهران منذ ما قبل الاجتياح الأمريكي للعراق في ربيع عام 2003.

أما بالنسبة للعرب من "الطائفة العربية السنية" فقد ظهر من بينهم قوة رادعة متمثلة "بالصحوات" التي استطاعت أن توقف امتداد القاعدة، بل أنهت وجودها في محافظة الأنبار بشكل يكاد يكون كلياً. وكذلك تأسست في وقت سابق جماعات قبلية لتعزيز سلطة الحكومة عُرفت بجماعات "الإسناد العشائري"، حيث شكلت جزءاً مهماً إلى حد ما من لعبة توازن القوى السياسي داخل النظام السياسي العراقي. ومن المفيد الإشارة إلى أن تطبيقات الفيدرالية في العراق لن تنجح في المرحلة الراهنة على الأقل، باستثناء نسبي في المناطق العراقية في الشمال، حيث نجح الأكراد في إخراج صيغة ملائمة نسبياً تتواءم ومصالح قياداتهم. لكن من المفترض ألا تؤسس "الفيدرالية" على أسس عرقية أو قومية، بل وفقاً لمطالب واحتياجات سكان الأقاليم المعنية ولمتطلبات حياتية وإدارية بحتة. وضمن هذا التصور لم يحدث تقدم في مشروع الفيدراليات الجنوبية، سواء الخاص منها في محافظة البصرة باعتبارها فيدرالية واحدة، أو غيرها من مشروعات لعدد من فيدراليات الجنوب أو الوسط التي لم تفصل وفقاً لخصوصية العراق بقدر ما اتجهت لتحقيق مصالح محددة لمن أرادوها.

انطلاقاً مما تقدم تبقى التساؤلات حاضرة في الذهن حول موضوع جدلي عنوانه: إلى أين يسير المشروع الفيدرالي منذ إقرار دستور عام 2005؟ هل يمكن إنعاشه في عام 2010 وفقاً للمعايير الإدارية والمناطقية أو الاقتصادية بحكم وجود الثروات النفطية والمعدنية؟ والسؤال الآخر: هل سيتمكن الأكراد من سحب كركوك بالفعل من تحت بساط العرب والتركمان والكلدو آشور كي تصبح عاصمة الشمال الكردستاني وقلبه النابض؟ هل ستقف نتائج الانتخابات الأخيرة التي أعطت للقائمة العراقية حصة متوازنة مع قائمة التحالف الكردستاني عائقاً أمام الطموحات الكردية؟ وهل ستطبق المادة 140 من الدستور على رغم انتهاء المدة الدستورية لتطبيقها، أم سيلجأ إلى مادة أخرى مماثلة مع تفصيلات جديدة؟ الإجابات ليست سهلة، ولكن الأصل أن نعترف جميعاً بأن الجدل والشكوك ستبقى قائمة حول الطبيعة الحقيقية للدستور، وطريقة صياغته والأشخاص الذين قاموا بوضع بنوده، ما بقي مناخ الاحتلال هو السائد، والذي في ظله أنتجت الصيغة النهائية للدستور عام 2005.

بقي أن نتبين إن كان تقاسم النتائج بين القائمة العراقية في كركوك وقائمة التحالف الكردستاني سيغير أو لا يغير من حسابات الطرف الكردي من كون المنطقة ذات توجه كردي "مهيمن" لا مندوحة منه. ولكن لا بد من الإقرار من منظور واقعي بأن الانتخابات ليست جل العملية الديمقراطية، وليست البلسم الشافي الذي ينهي حرص الأكراد الشديد على التخلي بيسر عن جعل كركوك عاصمة لكردستان. ومن المناسب التذكير بالدور الحيوي الذي لعبته الطبقة المتوسطة في تشكيل الدولة العراقية وتعزيز الانتماء الوطني من شمال العراق إلى جنوبه، وهو دور مانزال نتطلع إلى التمسك به مستقبلاً.

من هنا، تأتي أهمية رأي جارث ستانسفيلد القائل بأهمية دور الطبقة الوسطى في صياغة مستقبل البلاد باعتبارها تمثل «الحصن الذي تحتمي به فكرة (العراق الواحد)».[31]

ولكن مع حالة الضعف الذي اعترى كثيراً تلك الطبقة عبر مراحل زمنية متعددة فقد «تم اختزال فكرة العراق الواحد ضمن تصورات متناقضة عدة بين ما أصبح العراق عليه، وما يجب أن يكون عليه في المستقبل».[32] ولعل الواقع يشير إلى أن العراق برمته بحاجة إلى من يأخذ على عاتقه مسؤولية اختيار آليات جديدة تسهم في القيام بعمليات إصلاح ضخمة. والسبب وراء ذلك تراكم حالات التخلف التي تعانيها مناطق العراق جميعاً (ماعدا مناطق معينة من الشمال العراقي نسبياً).

هذا، ومن المناسب القول إن الأزمات والقرارات غير الحكيمة التي مورست في العراق قد خلقت غياباً أو شبه غياب في حياة الدولة العراقية المدنية، ما تسبب في حالة عدم التوازن الاستراتيجي في العراق وفي عموم المنطقة. ومن هنا تبرز أهمية البعد "الجيوستراتيجي"، وطبيعته، وآثاره وتداعياته المترتبة.

البعد الجيوستراتيجي: العراق الجديد وتوازن القوى

يفترض أن ينظر البعد الجيوستراتيجي إلى القضايا من منظور يتسم ببعد النظر وإعمال الجدل البنّاء، وخاصة أن الموضوعات والمشكلات والأزمات أضحت مترابطة ومتداخلة ومتفاعلة ومعقدة. والعراق يقع في

قلب المنطقة الشرق أوسطية-الخليجية التي تتحكم بدورها بموقع جيوستراتيجي حيوي يقع على مفترق الطرق العالمية بين القارات الثلاث. كما أن موارد العراق وإمكانياته من النفط والغاز الطبيعي وغيرها من الموارد المعدنية تعتبر وبكل المقاييس كبيرة جداً.

ولكن السؤال المهم هو: هل سينجح العراق بالفعل في إفادة شعبه من موارده الضخمة؟ وهل سينجح في لعب دور جيوستراتيجي حيوي يحقق من خلاله مصلحته الاستراتيجية، أم أنه ونتيجة لسوء الأداء الحكومي أو للصراعات الحادة ونتائج الحروب الثلاث والحصار الاقتصادي المفروض منذ العقود الثلاثة الماضية سيفشل في صياغة دور جيوستراتيجي إقليمي حيوي؟ إن دراسة الوضع الجيوسياسي والجيوستراتيجي للدول يفترض تحديد طبيعة الأهداف التي من خلالها تروم القيادات السياسية التعامل مع الآخرين. يضاف إلى ذلك وبالتوازي أن الولايات المتحدة سعت حثيثاً، ولكن من دون جدوى تذكر لتشكيل نظام شرق أوسطي وفقاً للمصالح الأمريكية الاستراتيجية العالمية والإقليمية من دون النظر ملياً لإمكانية أو خصوصية التطبيق في ظروف الشرق الأوسط المضطربة وغير المتجانسة.

في نهاية المطاف، وفي نتيجة طبيعية للحالة العراقية التي أصابها التهميش والتهشيم بدا الضعف واضحاً للقوة وللدور العراقي، بالمقارنة مع أقرانه وجيرانه، وبخاصة الدول غير العربية (إيران وتركيا وإسرائيل). ليس بالأمر المستغرب إذاً أن تمثل شقوق البيت الداخلي فرصاً وثغرات وحالة من عدم التوازن الجيوستراتيجي تفسح المجال للتدخلات الخارجية. ومن المناسب الإشارة إلى أن غزو العراق للكويت في آب/ أغسطس 1990

والاجتياح الأمريكي للعراق في آذار/ مارس–نيسان/ إبريل 2003 كليهما في أحد الجوانب الرئيسية من منظور دولي، يرجعان إلى فشل كل من استراتيجيتي الردع والاحتواء.

ولكن عقب عام 2003 عد قرار حل المؤسسات الأمنية: الجيش العراقي والشرطة وحرس الحدود وغيرها من التشكيلات الأمنية للنظام السابق من القرارات الخاطئة، حيث أحدث القرار اختلالاً واضحاً في توازن القوى، وبخاصة على صعيد العراق، مقارنة بالدول المجاورة التي كانت تنظر إليه نظرة مختلفة نسبياً، قوامها كون القوة العراقية سنداً أو عمقاً استراتيجياً مهماً للعرب، وبخاصة في منطقتي الخليج العربي والشرق الأوسط. والجدير بالملاحظة أن ما حدث للعراق قد يحصل في الحالة الإيرانية مستقبلاً عند فشل كل أنواع الاحتواء والردع والمقاطعة، بمعنى أن ما اتبعته إدارة بوش في العراق قد يصلح استخدامه (باستثناء التهديد باستخدام القوة العسكرية) مرة أخرى في إدارة أوباما من أجل إحقاق التوازن الاستراتيجي، ومن أجل استعادة هيبة الإدارة الأمريكية في مسألة الملف النووي الإيراني.

يبقى سؤال مهم: هل ستتجه الأمور في منطقتنا ونتيجةً لحالة أو حالات من التصلب الإيراني في مسألة البرنامج النووي إلى حافة الهاوية أو للهاوية بعينها مع كافة التداعيات السلبية على المنطقة والعالم، أم أن المسألة بحاجة إلى مزيد من التحسب والتقويم المتروي للعواقب الناجمة عن استخدام ما لا يمكن التفكير فيه عملياً، ألا وهو استخدام القوة العسكرية. يضاف إلى ذلك سعي الدبلوماسيين العراقيين لعدم إقحام الخلافات

الأمريكية-الإيرانية حول الملف النووي في تداعيات الشأن العراقي، وهي مسألة ليست باليسيرة ما بقي النفوذ الإيراني فاعلاً في الشأن العراقي.

ولكن، ما مدى إمكانية أن يسهم الثقل النسبي للعراق عقب الانسحاب الأمريكي في إحقاق معادلة التوازن الاستراتيجي والسياسي الإقليمي المناسبة بين دول المنطقة؟ سؤال من الصعب الإجابة عنه في ضوء بقاء جزء مهم من القوات الأمريكية يصل إلى 50 ألف شخص لأغراض التدريب والتأهيل والمشورة، ضمن إطار ما يعرف باتفاق "الإطار الاستراتيجي".

هذا، وستستمر الولايات المتحدة وفقاً لمعيار المصلحة الوطنية الأمريكية في السعي للحصول على أكبر المنافع والمزايا والمصالح الاستراتيجية والاقتصادية، مادامت هي الدولة الرئيسية التي تحملت العبء الأكبر في ما يطلق عليه "تحرير العراق"، والذي أضحى يعني بصورة لا لبس فيها "احتلال العراق". ومن منظور مواز، ستظل الولايات المتحدة بحاجة شديدة إلى التعاون مع دول حليفة وصديقة، وبخاصة دول المنطقة، من أجل تشكيل رؤية استراتيجية هدفها بلورة نظام أو مؤسسة إقليمية خليجية أمنية موحدة.

إن مرحلة الصيرورة الأمنية في العراق قد أضفت مناخات غير مواتية لانضمام العراق إلى منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الأقل في المرحلة الراهنة، وبخاصة قبل اتضاح الرؤية السياسية الخارجية الواضحة للعراق الجديد. علماً بأن العلاقات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة بين

العراق والولايات المتحدة ودول المجلس تعتبر في شكلها العام مظهراً من المظاهر الإيجابية. فمن الأمور الإيجابية لإسهامات دول المجلس عدة أمثلة أشار إلى بعضها الباحث عبدالله الشايجي في مقال بعنوان "العراق إلى أين؟" بأن ما قامت به الكويت من «توسعة لمجرى خور عبدالله لمصلحة ميناء أم قصر ليستوعب السفن وناقلات النفط الكبيرة... وبناء مستشفى كويتي في البصرة، وتعاون كويتي–بريطاني–عراقي–تركي لإنشاء منطقة تجارة حرة في البصرة، في شراكة تحمل أبعاداً استراتيجية ليس للكويت فحسب، ولكن لدول المنطقة والأمن الخليجي».[33] مع أن مشكلة التعويضات المالية للأضرار الناجمة عن غزو العراق للكويت مازالت لم تنته بعد، مما أكد استمرار قيود الفصل السابع للعقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن على النظام السابق، والتي مازالت آثارها وتداعياتها قائمة حالياً، والتي من دونها لن يمكن للعراق ممارسة سيادته الكاملة. وفي إطار حسابات القوة الاستراتيجية العراقية والتوازن الإقليمي الجيوستراتيجي يلاحظ تصاعد مد القوة الإيرانية والتركية الجيوستراتيجية على حساب القوة العراقية.

من هنا، تأتي ضرورة تصاعد الدور السعودي أو الخليجي العربي عموماً في دعم العراق، من أجل إعادة التوازن الإقليمي في المنطقة في حال الانسحاب الأمريكي من العراق، إذ من المتوقع أن يزداد الدور الإيراني أهمية أو هيمنة في إطار البعد الإقليمي قياساً إلى أدوار أخرى، وبخاصة في حالة عدم تصاعد حدة الانقسامات الداخلية بين الإصلاحيين والمحافظين. ومع ذلك من المهم ملاحظة تصاعد أهمية دور دولة الإمارات العربية المتحدة الإيجابي في تنمية مشروعات إنسانية واقتصادية، وبخاصة في القطاع النفطي

العراقي، ما يضيف بعداً إيجابياً إلى عناصر القوة المناسبة للنظام الإقليمي الاستراتيجي الخليجي.[34]

ومع ذلك، فإن ضعف العراق الأمني الجيوستراتيجي سيوفر في المستقبل مزيداً من الفرص المواتية لامتداد نفوذ وتدخلات القوى غير العربية إلى النظام الشرق أوسطي والخليجي، ومنها الدور التركي الآخذ بالتصاعد في إطار معادلة القوة الاستراتيجية في عموم الشرق الأوسط، وبخاصة في شمال العراق حيث تستمر التوجسات التركية من احتمال تصاعد المد شبه الاستقلالي لأكراد تركيا، إسوة بما تحقق في العراق من تقدم نسبي على صعيد الإدارة المستقلة لإقليم الشمال. مع ذلك، اتجهت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى بلورة دور تركي حيوي يسمح لها بالتمدد النسبي في الشرق الأوسط، وبشكل أكثر خصوصية مع أكراد العراق، حيث صعّدت تركيا من أهمية المشروعات والاستثمارات الاقتصادية والمالية في شمال العراق. وأشار الجنرال ديفيد بترايوس القائد العام للقوات الأمريكية في المنطقة الوسطى إلى أن الاستثمارات التركية في المناطق الكردية من شمال العراق قد بلغت في الأعوام الأخيرة ما بين 8 و10 مليارات دولار.[35]

وفي الإطار الأوسع تلاحظ أهمية الدور التركي المتميز في تنمية العلاقات الجيدة والمتطورة مع المحيط الإقليمي الواسع، ومن ضمن ذلك مع دول الجوار (باستثناء إسرائيل على الأقل في المدى المنظور). هذا، وقد ازدادت فرص مهاجمة حزب العمال الكردستاني، في نتيجة طبيعية للضعف العراقي الرسمي والأمني الذي سمح في أوقات سابقة، وسيسمح في أخرى لاحقة، لمزيد من التدخل التركي حماية للمصالح الوطنية التركية، مع ما يجر

ذلك من تأثيرات سلبية في السيادة العراقية. ويعد دور الولايات المتحدة حيوياً في إطار تحجيم دائرة العمليات العسكرية التركية نسبياً في شمال العراق، مقابل تقديم الإدارة الأمريكية معلومات استخبارية ومساعدات للأتراك لمواجهة حزب العمال الكردستاني، بالتوافق مع الحصول على التزامات واضحة من أكراد العراق أنفسهم، لمواجهة هذا الحزب الذي اعتبر متطرفاً أو راديكالياً يسارياً في أفكاره.[36]

وعلى خط موازٍ ومن دون رغبة من الحكومة العراقية، تستمر إيران في التدخل العسكري المتواتر في المناطق المتاخمة للعراق لضرب مجموعات كردية إيرانية تعرف باسم حزب الحياة الحرة (بيجاك) معارضة لنظام الحكم الإيراني. وكذلك ازدادت سخونة الجو السياسي الإقليمي، وبخاصة عقب سيطرة قوات الكوماندوز الإسرائيلية على أسطول الحرية (الناقل للمساعدات الإنسانية لقطاع غزة) في 31 أيار/ مايو 2010 حيث قتل 9 أتراك إلى جانب جرح عدد أكبر ممن كانوا على ظهرها.[37] وأدت حالة الاعتداء الإسرائيلي في الوقت ذاته إلى تراجع حاد في العلاقات الثنائية الاستراتيجية الوثيقة بين الطرفين التركي والإسرائيلي، في حين تصاعدت أهمية العلاقات الإقليمية التركية-العربية-الشرق أوسطية.[38]

ولكن المنظور العام في التحليل يجب ألا يهمل إمكانية معاودة الأتراك تأسيس التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل في حال عدم قيام العرب بتشكيل معادلة قوية نسبياً للتوازن الاستراتيجي، أو في حال حصول تقدم ولو بسيط نسبياً في تسوية نزاع الشرق الأوسط، والتي ليس متوقعاً حدوثها في المدى الاستراتيجي القصير، أو قد تتراجع مستقبلاً بعض المواقف التركية المعارضة

نسبياً تجاه إسرائيل، نظراً لتغييرات قد تكون محتملة في الواقع السياسي التركي عند وصول اليمين التركي المؤيد للخط الأتاتوركي القائل بالعلمانية والتغريب. وقد ينعكس استمرار ضعف العراق الجيوستراتيجي واستمرار انشغال إيران بمشكلاتها السياسية، وبخاصة مع استمرار تصاعد حركات الإصلاح والمقاومة الداخلية الإيرانية (تحت قيادة موسوي، وكروبي، وخاتمي، وهاشمي رافسنجاني أيضاً) على إمكانية تصاعد مهم للدور التركي في مجالات متنوعة (أمنياً، واقتصادياً، وتقنياً، ودبلوماسياً، وغير ذلك). والهدف في النهاية يرتبط بضرورة إيجاد تسوية عملية لمشكلات المنطقة، لكون ذلك يشكل دوراً محورياً استراتيجياً وتنموياً للمرحلة القادمة. ومن منظور مقابل يمكن اعتبار الدور الإيراني في احتلال حقل الفكة النفطي (محطة البئر الرابعة) الجنوبي العراقي عملية مؤقتة، إلى جانب استمرار التدخلات الإيرانية الأخرى في شمال العراق.

كل ذلك يعد مسألة كاشفة جداً عن مدى ما وصل إليه الضعف العراقي في مرحلة جعلت من إمكانية القوى الإقليمية مد نفوذها للعراق تحدث من دون قلق من رد فعل عراقي قوي. أما العلاقة بين الناتو NATO والدور التركي فهي واضحة من خلال مبادرة إسطنبول Istanbul Cooperation Initiative ICI التي شملت محاور أو نقاط ارتكاز في منطقة الخليج العربي هدفها تنمية الاستقرار، والأمن، والعلاقات الثنائية الوثيقة بين دول حلف الناتو والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولعل ما يزيد القلق فيما يتعلق بمستقبل الدور الاستراتيجي للعراق والمنطقة أن الانسحاب العسكري الأمريكي قد يترك فراغاً استراتيجياً

واضحاً، قد يسمح - في حال عدم اكتمال التطور العسكري العراقي الفاعل نوعياً وعملياتياً ومعلوماتياً - بحضور أنواع متعددة من التدخلات الداخلية والخارجية. من هنا، ستبقى المشكلة الرئيسية متعلقة بحالة من عدم التوازن الجيوستراتيجي، حيث مازالت الدول العربية لم تشكل بعد لاعباً رئيسياً في لعبة توازن القوى الاستراتيجي. ومن ناحية أخرى فإن العلاقات العربية-العربية والعربية-غير العربية لا تسير في اتجاه متوائم ومنسجم نسبياً. ولا يقتصر الأمر على إيران وتركيا بل وإسرائيل ذاتها التي ستلعب دوراً أكثر أهمية في جعل ميزان القوى الاستراتيجي لصالحها ما لم يتحسن ميزان القوى العربي استراتيجياً.

ويمكن القول في نهاية المطاف إن أي مشروع شرق أوسطي مستقبلي ستحركه - أو على الأقل قد تستفيد منه - قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وحلفائها، بحيث لن يعطي فرصاً كبيرة للقوى التي لم توحد ذاتها أو تنسق مواقفها وسياساتها. ستكون الدول العربية إذن في المجمل في مستوى متدنٍ من التنسيق قياساً إلى غيرها من قوى إقليمية ودولية. يضاف إلى ذلك عدم توافر الثقة المتبادلة بين الأطراف الرئيسيين، وبخاصة من قبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة، وإيران من جهة أخرى في نتيجة لطموحات الأخيرة الإقليمية التي تتصاعد بصورة مطردة، كلما قارب أو شارف وقت انسحاب الولايات المتحدة من العراق عسكرياً.

لكل هذه الأسباب من الصعب مثلاً تصور أن تكون إيران شريكاً استراتيجياً محتملاً في أي نظام أمني خليجي مشترك قبل أن تقدم إيران حلولاً

واقعية هدفها إعطاء كل ذي حق حقه، وبخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي احتلت إيران جزرها الثلاث منذ عام 1971.

ومن المناسب القول إن سورية ذاتها لا تتمتع بعد - على رغم إعادة افتتاح السفارة الأمريكية في دمشق - بصفة الشريك أو الحليف القوي للولايات المتحدة الأمريكية ما بقيت علاقتها في إطار من الشراكة الاستراتيجية مع إيران التي لم تزل بعد على علاقة غير مواتية مع الولايات المتحدة. ولكن من ناحية أخرى فإن سورية قد تستمر بتوثيق علاقتها السياسية والدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ما قد يشكل تحولاً سلمياً نسبياً شرق أوسطياً قد لا يكون بالضرورة في مصلحة طهران. ومع ذلك، مازالت سورية مدرجة على لائحة الإرهاب الدولية، وبخاصة الأمريكية. وأكثر من ذلك مازالت الولايات المتحدة تعتقد - وعلى رغم الجهود السورية في مراقبة الحدود مع العراق - أن دمشق تسمح لعدد محدود جداً من زعماء تيارات العنف بالانتقال عبر الحدود مع العراق. ولكن كل ذلك من الصعب تقديره مع عدم توافر معلومات دقيقة من جهات رسمية أمنية عراقية أو من جهات محايدة نسبياً. ولكن ما هو واضح أنه إذا ما شعرت الجالية العراقية في سورية بأن الأمن والأمان مستتبان فإن المجال سيفسح واسعاً للثقة المتبادلة بين العراق والجارة سورية، ما يمكن لعودة الجزء الأكبر منها للعراق.

ومع ذلك، من المفترض أن نكون موضوعيين أكثر في تحليلنا لطبيعة توازنات القوى في المنطقة، آخذين بالاعتبار أن أي توازن جيوستراتيجي إقليمي يعد عملية دينامية تعتمد على طبيعة التوازنات والثقة المتبادلة، وتتم

بالتوازي مع ضرورة التكييف المناسب مع المتغيرات الدولية الدائمة التغير من جهة، واعتماداً على مدى حصول توازنات داخلية مناسبة نسبياً في كل دولة من دول المنطقة من جهة أخرى.

إن أي نظام سياسي يجب أن تحكمه علاقات ومصالح متوازنة بين أطراف المعادلة الجيوستراتيجية، بحيث لا توفر لطرف معين أسبقية ومصالح ومزايا متفوقة واضحة على حساب أطراف أو شركاء آخرين، أو ألا تكون المعادلة في العلاقات البينية ذات طبيعة صفرية، بل ربحية للجميع. والمشكلة أن طبيعة التوازنات الداخلية في العراق اليوم مازالت تجابه صعوبات وتحديات كبيرة ومتصاعدة ناجماً بعضها عن استمرار صراعات توصف بـ"غير المتماثلة"، من نتائجها استخدام العنف حتى داخل إطار كل جماعة عرقية، طائفية أو قبلية.

الخلاصة توضح أن الاختلال الواضح في التوازنات الداخلية يفسح المجال لإمكانية تدخل أطراف متعددة خارجية إقليمية أو دولية هدفها استقطاب شرائح معينة من السكان لأسباب متنوعة. وتبقى النتيجة النهائية اختلال المعادلة الإقليمية المناسبة للتوازن الاستراتيجي لغير صالح أبناء المنطقة من العرب.

الاستحقاقات والتحديات الاستراتيجية للمرحلة القادمة

على رأس الاستحقاقات والقضايا قضية كركوك وما يعرف بالمناطق المتنازع عليها، وكذلك استحقاق النفط لأغراض التنمية وبناء "العراق الجديد"، وأخيراً قضايا التنمية الإنسانية والاندماج المجتمعي التي أرى أهمية

التنبه عليها باعتبارها جزءاً من متطلبات تشكيل استراتيجية شاملة في أبعادها وعناصرها تغطي البعدين الداخلي والخارجي للعراق.

أولاً: كركوك والمناطق المتنازع عليها

تعرف كركوك على أنها "عراق مصغر" يجمع كل أنواع الطيف العراقي دينياً، ومذهبياً، وعرقياً، وقبلياً، ضمن إطار مساحة جغرافية تصل إلى 10300 كم^2، أي إنها فسيفساء تمثل حالة التنوع الإيجابي إذا ما تمت إدارة شؤونها الإدارية والسياسية والاقتصادية بصورة صحيحة ومشروعة تلبي احتياجات ومطالب وآمال السكان جميعاً بصورة عادلة ومتوازنة نسبياً، في ضوء أن المنطقة غنية بالذهب الأسود والخير المتوقع من نفطها (أول نفط تم اكتشافه في العراق من منطقة بابا كركر في عام 1927). ومن المفترض أن يدر الذهب الأسود فوائد مهمة للجميع ومن دون تمييز. وتقدر كمية الاحتياطي النفطي بحوالي 13.5 مليار برميل أو حوالي 12٪ من مجموع الاحتياطي الوطني العام. وفي مراجع أخرى تصل نسبة الاحتياطي إلى 20٪.[39] وحتى الآن كثير من مشكلات الإقليم نابعة من عدم توافر الثقة المتبادلة نحو تنفيذ المادة 140 من الدستور العراقي لعام 2005 التي انتهى موعد الالتزام الدستوري بها.[40] وفي ضوء تلك المادة من المفترض تحقق ثلاث مبادرات متوالية: التطبيع، ويعني إعادة الأقاليم المتنازع عليها إلى الوضع الذي كانت عليه قبل عام 1968، ثم القيام بالإحصاء الجديد لتقرير الواقع الديمغرافي (السكاني) الراهن للمنطقة، ثم الاتجاه في المرحلة الأخيرة إلى عملية الاستفتاء الشعبي حول مسألة انضمام كركوك إلى حكومة إقليم كردستان.

إحدى المشكلات التي تجابه كركوك حالياً وحتى المستقبل المنظور تنطلق من إصرار الفريق الكردي الحاكم في منطقة شمال العراق على ضرورة ضم كركوك إلى إقليم كردستان باعتبارها العاصمة المستقبلية للإقليم. حتى الآن يبدو أن جميع الفرقاء يلعبون اللعبة السياسية ببراعة نسبية، وبالتالي من الصعوبة بمكان تصور أن طرفاً واحداً فقط مثل الأكراد يستطيعون وحدهم تقرير مستقبل المحافظة، وبخاصة أن المتغيرات السياسية تتسم بحالة من الدينامية والتعقيد وعدم التيقن. إن كل ما يطلبه سكان كركوك هو تركهم يمارسون بـ"حرية نسبية" أسلوب العيش المشترك اجتماعياً، وسياسياً، واقتصادياً، من دون النظر إلى أن تلبس المنطقة هوية محددة أو مطلقة بناءً على توجهات سياسية أو أيديولوجية معينة.

ولعل من المهم تبيان ما أشار إليه جيسن ستريكس من ضرورة التأكيد على الجوانب العملية في صيغة "العيش المشترك" أكثر منها اهتمامات ليبرالية فكرية (أيديولوجية) أو قيمية.[41] فالباحث ينظر إلى مقتضيات الحل الشمولي في إطار الاستحقاق المستقبلي. وتؤكد الدراسة التي جاء بها ستريكس أن من الممكن الاستفادة من بعض الترتيبات العملية في حقب التاريخ، وبخاصة تلك التي وفرت لنا تفصيلات مهمة في مسائل التعايش الاجتماعي، القومي والعرقي والديني بصورة نفتقدها إلى حد كبير، والتي إن طبقت فستبلور مستقبلاً إمكانات ومسارات التعايش السياسي في كركوك بين أصحاب هويات متنوعة. ولعل نتائج الانتخابات في كركوك قد أسفرت عن حصول نسبة معقولة من الأصوات أدت إلى خلق أرضية من التوافق الوطني بين أصحاب الهويات بصورة أكدت مسار التعددية الاجتماعية ضمن إطار

الوحدة العراقية، وليس من خلال هيمنة فئة محددة على بقية الفئات مهما كانت قيمة تبريرات ملكية الأرض.

هذا، ومن المناسب تحسب ما ستجري عليه الأمور عند الانسحاب الأمريكي من العراق، فستواجه كركوك وضعاً أمنياً صعباً إذا ما استمر إبعاد العناصر العربية والتركمانية وغيرها من المشاركة الفاعلة في التقرير النهائي لمستقبل المنطقة. أما ما يسمى بالمناطق المتنازع عليها ضمن إطار خط التحفيز فستبقى هي الأخرى مثار جدل ونزاع إذا ما اعتقد الطرف العربي أن المناداة بها ومحاولة السيطرة عليها ما هي إلا محاولة لامتداد النفوذ الكردي الجيو-إقليمي والاقتصادي لمناطق بعيدة نسبياً عن مناطق الشمال العراقي ولم تعتبر جزءاً منه سابقاً، وهي مناطق يعتبرها الأكراد جزءاً من هويتهم الجغرافية والتاريخية، انطلاقاً من خانقين في الشرق بمحاذاة إيران إلى سنجار قرب الحدود مع سورية، وهي مناطق تشتمل على قوميات أخرى متعددة: تركمانية، وشبك، وعرب، وغيرهم. وقد عهدت مهمة الدفاع عن هذا الخط إلى البيشمركة الأكراد.[42]

جدير بالذكر أن تعبير مناطق متنازع عليها داخل دولة واحدة أمر لم نكن نسمع عنه، إذ غالباً ما يكون مثل هذا التعبير بين الدول التي بينها مشكلات أو أزمات حدودية. وعلى أي حال ومهما اختلفت التفسيرات، يبرز السؤال التالي الآخر: ما الحلول القانونية التفاوضية المتوقعة؟ ثم ما طبيعة دور الأمم المتحدة المساند في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة وتقديم المشورة في مسألتي كركوك والموصل؟ من هنا تأتي أهمية الوصول لتسوية مقبولة، لأن استمرار النزاع الدستوري حول كركوك

والمناطق المتنازع عليها سيضاعف التوتر النسبي للعلاقات بين الأطراف المعنيين (العربي والكردي والتركماني وبقية الأقليات القومية والدينية) ضمن معادلة العيش المشترك. ولكن في النهاية يتوقع أن يركن الأطراف الأساسيون بالعملية السياسية في كركوك لإيجاد حلول واقعية براجماتية. علماً بأن التوتر في منطقة الموصل بين البيشمركة من الأكراد وعرب الموصل في أجزاء من مناطقهم المجاورة للأكراد في السهل الشرقي لمحافظة نينوى قد يتصاعد في حال عدم الاتفاق المحدد بين الطرفين الرئيسيين العربي والكردي على إجراءات بناء الثقة المتبادلة، وبخاصة أن تجربة الحكم الجديد لقائمة الحدباء تعد تجربة مهمة في بناء محافظة الموصل، ولكنها مازالت تنتظر مزيداً من استتباب الأمن والاستقرار والاختبار من أجل تعضيد حالة الثقة المتبادلة بين شركاء العملية السياسية.

صحيح أن التوقعات تقول بعدم إمكانية حدوث صدامات واسعة، إلا أن الأطراف المتنازعة لن تتنازل بسهولة عما تعتقده في مصلحتها، ولاسيما الطرف الكردي الذي أسس دستوره الخاص في حزيران/ يونيو 2009 ضمن تصور استراتيجي يفترض له أن يحقق له أفضل المكاسب، مادامت السلطة المركزية قد أخفقت حتى الآن في مد نفوذها إلى كل أراضي العراق وبخاصة مناطق الشمال، وبالتالي لم توضع أو تبنى إجراءات للثقة المتبادلة، ما يعني بقاء معادلة القوة غير متوازنة.

يضاف إلى ذلك أن الأمور تزداد صعوبة مع كل ما يوسع حالة التهيب والحذر في أوساط الطرف الحكومي من جهة، والطرف الكردي والأطراف الأخرى من جهة أخرى، والتي ستؤدي في حال عدم التوصل لتسوية

متوازنة مقبولة إلى استمرار حالة التوتر في العلاقات المتبادلة. من هنا، من المناسب القول إن نظرة العالم ستتحسن كثيراً عن العراق إذا ما شعر العالم (وأقصد هنا الدول المعنية مباشرة بالشأن العراقي) أن العراق آمن ومستقر ومتصالح داخلياً ومحقق لإنجازات جيدة على الأرض تهم المواطن البسيط، لأن شرعية وسمعة النظام السياسي تعد غاية في الأهمية داخلياً وخارجياً. وفي الأساس فإن عدم رضا الشعب عما يتخذ من إجراءات سيؤثر سلبياً في عدم امتداد السيادة العراقية إلى كافة أراضي البلاد.

أما خارجياً فإن نظرة الدول تجاه العراق محكومة بقضيتين رئيسيتين: أولاهما الأمن، وهذا شيء يفترض أن هناك جهوداً مهمة تبذل لتحقيقه، على رغم الصعوبات التي تجابه الحكومات العراقية المتعاقبة في إيجاد حلول وسط ناجعة. والثانية النظر إلى أن العراق يحتكم فعلاً إلى السيادة قولاً وفعلاً، ما يسهل حدوث انتعاش كبير نسبياً في العلاقات بين العراق ودول العالم. ولعل للنفط دوراً حيوياً في إطار تنمية العلاقة بين الواقع الجيوسياسي والجيوستراتيجي-الاقتصادي.

ثانياً: النفط محور مهم في بناء العراق الجديد

إن موضوع النفط وأهميته ليس بالأمر الجديد، فقد وردت إليه إشارات سابقة منذ بداية القرن العشرين، ومن ضمنها ما ورد من قبل وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1945 حيث اعتبرت احتياطيات النفط في الخليج العربي «قوة استراتيجية باعتبارها واحدة من أكبر الجوائز في التاريخ العالمي».[43] وفي الأبعاد المتنوعة التي ترتبط بالأهمية الحيوية للنفط ما أشارت إليه الدراسات

والبحوث، ومن ضمنها دراسة نمير قردار Nemir Kirdar "إنقاذ العراق" *Saving Iraq –Building a broken nation*.[44] منذ البداية وضع موضوع السيادة العراقية في القلب من فهم الأحداث، وهذا ما أكدته الشركات الأجنبية من شروطها المسبقة للاستثمار في الحقل النفطي (وبخاصة في شمال العراق)، أي أن يكون موضوع السيادة قد تم حسمه بالفعل وبوضوح، ولاسيما بين الحكومة الوطنية وحكومة إقليم الشمال التي يسيطر عليها الأكراد، بحيث لا ترتفع وتيرة مقولات واجتهادات الانفصال الكردي أو مقولة المناطق المتنازع عليها، لأن ذلك لن يسهم في بناء مفهوم ومضمون السيادة ليجعل التعاملات الاقتصادية والاستثمارية مشروعة.[45]

ومن جهة أخرى كان على الحكومة أن تبتدئ منذ مدة ليست بالقصيرة بإجراءات المصالحة الوطنية، وأن تبرهن أولاً على أنها محل ثقة من الأطراف الرئيسيين في العملية السياسية أو خارجها، قبل القيام بالبناء على إجراءات بناء الثقة Trust–Building Measures كي تؤسس العلاقات على مبدأ التوافق والحلول الوسط، كلما أمكن ذلك في إطار العراق الموحد، وبحيث تنتفي وإلى الأبد مقولة استخدام القوة من قبل الحكومة المركزية لحسم الأمور إلا ربما في ظروف الأزمات. والمعادلة المطلوبة في أي تفاوض تنطلق من مقولة المكسب مقابل المكسب الآخر (ربح مقابل ربح) ضمن إطار وطن واحد سيادته واحدة، وشاملة، وفاعلة للجميع دون تجزئة أو تشظٍّ.

من هذا المنطلق يجيء الاستحقاق الثاني طبيعياً في إطار تنمية العراق إنسانياً في كافة المجالات، من خلال استخدام مصادره البشرية والطبيعية المتنوعة والكبيرة في إطار خطط التنمية الاستراتيجية الوطنية. مع ذلك،

يمكن القول بأن النفط مايزال يعد اللاعب الرئيسي في الاقتصاد العراقي. وبالتالي، فإن السؤال الآخر المطروح هو: كيف تمكن تنمية العراق في المديين المتوسط والبعيد من خلال تطوير المورد النفطي كي يستمر عنصراً محركاً ودافعاً لاقتصاد من المفترض وبحكم إمكانيات العراق الضخمة أن يكون متنوعاً وواسعاً وليس معتمداً على مصدر واحد مهما كانت أهميته. مع ذلك، يمكن توضيح طبيعة الخطوط العريضة الواقعية لاستراتيجية التنمية الإنسانية للعراق انطلاقاً من خطوط الاستراتيجية الجديدة للنفط التي من المفترض أن تسهم في بناء العراق الجديد على أسس تمكنه في المستقبل من تنويع مصادره.

ولعل من المعروف في البداية أن أهمية النفط ترجع إلى عشرينيات القرن الماضي منذ التأسيس الرسمي للدولة العراقية باعتباره حجر الأساس في بناء الاقتصاد العراقي، ولأسباب متعددة من أهمها ضخامة وقيمة المخزون النفطي العراقي الذي وصلت تقديراته الراهنة إلى 115 مليار برميل، ما يجعله الدولة الثانية بعد المملكة العربية السعودية، وبالطبع توجد تقديرات أخرى تضع الرقم المحتمل للاحتياطي العراقي في مستويات عالية جداً، ربما ثلاثة أضعاف الرقم الحالي في حالة نجاح الاستثمارات النفطية في حقول قائمة أو جديدة.[46] بمعنى بسيط في الإطار الجغرافي يسبح العراق أو يطوف على بحيرة نفطية كبيرة جداً.

السؤال هو: كيف يمكن للنفط وبعد كل هذه السنوات أن يصبح عنصر رخاء وليس شقاء للمواطن العادي؟ الجواب يتمحور حول الحاجة الماسة إلى الركون إلى الإدارة الجيدة والكفؤة والمتخصصة مهنياً وعملياً والتي

تخطط وتنفذ وتتابع جيداً ما تحقق. وهي مسألة من الصعب تطبيقها عملياً لأن فاقد الشيء لا يعطيه. هذا، ومن الحقائق المعروفة أن صادرات النفط العراقي مثلت تقليدياً حوالي 95٪ من قيمة التحويلات الخارجية أو من العوائد النفطية.[47] بمعنى أن أي اهتزاز في الوضع النفطي والمالي العالمي قد ينعكس سلبياً على حالة العراق الاقتصادية، وبالتالي يفترض أن يعاد تقويم الموازنة العراقية. ولا يوجد ما يمكن اعتباره حلاً سحرياً للخروج من عنق الزجاجة، إلا من خلال عمليات وجهود مستمرة وجادة لتنويع مصادر الدخل كي تدر على الدولة مصادر أو موارد "غير نفطية" إضافية للموارد النفطية لعراق أضحى بأمس الحاجة إليها لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة لكل العراقيين.

من هنا، وفي حالة عدم اتخاذ خطوات جدية، إبداعية وتراكمية سيستمر العراق بالاعتماد الرئيسي على النفط للمنظور المتوسط، وربما لخمسة عشر عاماً قادمة على الأقل. يمكن مع ذلك تقصي المراحل الزمنية بصورة توضح ما إذا كانت الجهود حثيثة ومتواصلة وإبداعية بشكل كاف هدفها تنمية الزراعة وتطوير الصناعة وغيرها من ميادين الاقتصاد الوطني. من هذه الخطوات المهمة ما يلي:[48]

- توافر رؤية استراتيجية متكاملة وواقعية يمكنني تعريفها بالجيو-اقتصادية الاجتماعية أو الإنسانية تربط كافة حلقات تنمية القطاع النفطي من مرحلة الاستكشاف مروراً بالإنتاج، ومن ثم إلى التوزيع، وأخيراً إلى الاستفادة المباشرة للموطنين من العوائد النفطية.
- إعادة مراجعة قانون النفط الذي أقره مجلس الوزراء العراقي ولم يصادق عليه البرلمان. يفترض أن يتم التقويم من قبل هيئة اختصاصية عالية

المهنية، ليس فقط من أصحاب الاقتصاد النفطي، ولكن من قبل الاستراتيجيين والعلماء أصحاب التخصصات المتنوعة الذين من المفترض أن يؤسسوا الحالة من التوقعات أو السيناريوهات الجيوستراتيجية-الاقتصادية، والتي تؤسس بدورها لمستقبل نفطي واعد بعيداً عن التأثيرات والصراعات السياسية. ومع ذلك مازال القانون بحاجة إلى تصديق البرلمان القادم.

- بناء استراتيجية وطنية تحدد كيفية التعامل مع مسألة الاستثمارات الأجنبية التي يحتاجها العراق؛ بمعنى هل العراق حالياً بحاجة إلى تأسيس عقود شراكة أم خدمة أم كليهما؟ وهذا موضوع شائك وفني يجدر بنا تركه للمتخصصين كي يدلوا بدلوهم فيه. ولكن ما هو مهم أن تتحقق مصلحة العراق أولاً. ضمن هذا التصور يجيء سؤال آخر مكمل: ما حجم ودور شركة النفط الوطنية العراقية؟ وما مقترحات تنمية عملها وخططها بصورة مستدامة، وبخاصة أنها ستشكل في حال إعادة تشكيلها عنصراً مهماً أو جوهرياً مؤطراً للسيادة الوطنية العراقية الحقيقية؟ بقي أن نشير أيضاً إلى أنه - وعلى رغم اللغط الدائر حول مشروعية العقود النفطية التي وقعتها حكومة المالكي - ستستمر أي حكومة قادمة في تنفيذ التعهدات العقدية مع الدول الأجنبية لاستثمار المخزون النفطي الضخم. وترتيباً على ذلك، من المفترض أن تعمل الحكومة العراقية القادمة وحكومة الإقليم الكردستاني على بلورة صيغة مقبولة مستوحاة من تفسير مقبول متوازن دستورياً حول كيفية التعامل مع الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط من حقول الشمال، وبخاصة في كركوك، بحيث تؤكد حقوق السيادة الوطنية العراقية مع الأخذ

بالاعتبار الحصة المناسبة للإقليم. وتصل النسبة التي يحصل عليها أكراد العراق حالياً إلى 17٪ من مجموع الحصة الكلية.[49] وجدير بالذكر أن كلاً من الحكومة المركزية وحكومة الإقليم - ومهما بلغت حدة النزاعات بينهما - لن تلجأ إلى استخدام القوة، وبالتالي فمن المفترض أن يتم حل المشكلات بينهما بالطرق السلمية والقانونية.

الشيء المهم أن تتنبه الحكومة الوطنية في المركز على ضرورة مراجعة وتقويم كل زيادة أو نقصان في عوائد النفط، وبخاصة في حالة تأرجح الأسعار النفطية بين ارتفاع أو انخفاض، كي تستطيع إخراج موازنة متوازنة مستقرة نسبياً تنعكس من خلال توزيع إيجابي للموارد على حالة السكان المعاشية وعلى تحسين نوعية الحياة. ومن المناسب القول إن التغييرات السياسية المهمة على الساحة الكردية، والتي جاءت نتيجة طبيعية متوقعة لنجاح حركة التغيير (كوران) في الحصول على 25 مقعداً في برلمان كردستان (من مجموع المقاعد المئة) سيمكن هذه الحركة الجديدة بزعامة نيروشروان مصطفى (التي انبثقت من رحم حزب الاتحاد الوطني بزعامة رئيس الجمهورية جلال الطالباني) من ترجمة الإصلاح السياسي والاقتصادي (النفطي) عملياً، ليس فقط على نطاق إقليم الشمال ولكن على نطاق العراق كله.[50] وقد مكنت انتخابات آذار/ مارس 2010 كوران (يمثلون 80٪ من الأكراد المتعلمين) من الحصول على مركز مهم آخر متقدم نسبياً في الحياة السياسية عقب حصوله على ثمانية مقاعد.

بناءً على ذلك، من المفترض أن تتصاعد الثقة المتبادلة تدريجياً بين الحكومة العراقية المقبلة والأكراد الشباب من جماعة التغيير، ما يعني توافر

إمكانية إضافية لبناء شبكة علاقات وثيقة مثمرة بينهما، وكذلك من المهم الأخذ بالاعتبار دور ومصالح حكومة إقليم شمال العراق تحت زعامة مسعود البرزاني، حيث تصاعدت أهمية الدور "التصالحي" الذي يلعبه في ظل شروط معينة.[51]

وهناك تساؤل آخر مهم تحسن متابعته مستقبلاً وهو: كيف يمكن للحكومة العراقية الجديدة التي تدير الملف النفطي القيام برفع مستوى الإنتاج النفطي في العراق بصورة تراكمية من مليوني برميل إلى 8 ملايين أو حتى 12 مليون برميل يومياً في الأعوام القليلة القادمة؟[52] بمعنى: هل سيستمر العراق بالأخذ بالاعتبار مصالح الدول النفطية الأخرى، سواء في أوبك أو خارجها، أم أنه سيتجه لصيغة منفردة في التعامل مع الشأن النفطي للتعويض عن خسائر الأعوام السابقة؟ للإجابة لا يعتقد أن العراق سيلجأ إلى صيغ انفرادية احتكارية مع الآخرين. ومن الشركات النفطية التي تعاملت مع العراق مؤخراً الشركة الإيطالية إيني Eni التي تعاقدت على عقد أمده 20 عاماً يسمح بتطوير حقل النفط في الزبير الجنوبي قرب البصرة. كما وافق مجلس الوزراء على عقد خدمة فني مع شركة BP قيمته 15 ملياراً، ومع شركة النفط الوطنية الصينية من أجل تطوير حقل الرميلة. وفي الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 2009 منحت وزارة النفط عقداً أمده 20 عاماً للشركة الأمريكية المعروفة: US's ExxonMobil Corporation وللشركة البريطانية شل/ الهولندية، وذلك لتطوير الحقل النفطي الغني في غرب القرنة من محافظة البصرة.[53]

أما مسألة إعطاء جزء من أرباح النفط التي حصلت عليها الحكومة من الشركات الأجنبية بصورة حصص مالية Financial Shares على غرار ما

قامت به النرويج وألاسكا لسكانها، فتعد مسألة حيوية ولكنها معقدة وستأخذ وقتاً طويلاً.[54] هذا، ويمكننا القول بأن وضع استراتيجية نفطية تحمي مصالح العراق في إطار متوازن نسبياً يأخذ بالاعتبار طبيعة العلاقات المتبادلة مع كل من تركيا وإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سيعد من المتطلبات الأساسية في المرحلة القادمة.

ولعل من المناسب الإشارة إلى ضرورة توافر استحقاق مستقبلي يهم العراق وأجياله القادمة، في إطار تحقيق التنمية الإنسانية الشاملة والاندماج المجتمعي الحقيقي والتوازن الاستراتيجي القائم على تبادل المنافع والمصالح المشتركة بين العراق وجيرانه وبين العراق والعالم الخارجي، حيث تشكل هذه جميعاً لبنات الأساس لنجاح العراق في تخطي كافة أو أغلب الصعاب والأزمات الداخلية والخارجية.

نظرة مستقبلية

يقف العراق على مفترق طرق (مؤشرات حول ضرورة إنجاز متطلبات التنمية الإنسانية، وتحقيق الاندماج الوطني الحقيقي، وإحقاق التوازن الاستراتيجي بناءً على المصالح المتبادلة).

- مراحل وعناصر بناء الإنسان العراقي مسألة غاية في الأهمية، ولكنها لن تقتصر على مجال محدد، ولكن من المفترض أن تنتشر في كل المجالات اجتماعياً، ونفسياً، وتربوياً، واقتصادياً، وسياسياً. ولن تكون بالتالي إجراءات تنفيذها عملية هينة أو يسيرة، فستحتاج إلى استثمارات ضخمة وإلى وقت طويل نسبياً. أعتقد أن النموذج المفضل في التنمية الذي يجب

أن ينظر إليه بعين الاعتبار هو نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث توافر نموذج متميز لدولة الرفاهة الاجتماعية مبني على أسس اقتصاد قوي يحترم حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية وخياراته المستقلة. ولعل من الأهمية أن ينظر أيضاً بعناية إلى كل البرامج والسياسات والمواقف التي اتخذتها الحكومات العراقية السابقة منذ عام 2003 التي من الضروري مراجعتها جيداً بغية تعديلها والبناء عليها أو تغييرها كلياً، حسب ما تقتضيه المصلحة العليا للوطن وللمواطن.

- الاندماج الوطني الحقيقي يعني ضرورة تقوية تعميق وتمتين التماسك المجتمعي الذي يحتوي على طيف واسع من الشعب العراقي. من هنا، وعقب الأحداث المأساوية التي تعرضت لها الأقليات الدينية والفكرية تبدو الحاجة ملحة لتقديم ضمانات حكومية قابلة للتنفيذ تهدف للحفاظ عليها من التهديدات الأمنية وتنمية تراثها الديني والمعنوي. وهي مسألة لن تتحقق في حالة استمرار عدم الأمن والأمان في مناطق وجود هذه الأقليات، وهي متعددة عبر أراضي العراق كله. ولعل من المناسب التأكيد على نقطة أساسية أخرى هي مدى أهمية تخفيف حدة معاناة مهجري الداخل، حيث بلغت أعدادهم ما يقارب من مليون نسمة أو أكثر (لا يوجد تقدير دقيق)، وكذلك لاجئو العراق في الدول العربية، وبخاصة في دول الجوار حيث بلغت أعدادهم أرقاماً عالية وصلت إلى أكثر من مليوني نسمة، كما وصلتنا من UNHCR في عام 2008 وفقاً لما يلي: مليون ونصف المليون عراقي في سورية و450 ألفاً إلى 500 ألف في الأردن و50 ألفاً في لبنان. هذا، وتوجد أعداد أخرى كبيرة نسبياً من

لاجئي العراق في الخارج قبل عام 2003 وما بعده في مختلف دول العالم.[55] والسؤال المطروح حالياً: حتى يحين موعد عودتهم إلى وطنهم العراق الذي هو بحاجة إليهم، ما المخاطر والتهديدات الأمنية التي يواجهونها في الوقت الراهن أو في المستقبل في دول الإقامة؟ وما السبيل لحلها؟ إن عودة اللاجئين ذوي الكفاءات، وبخاصة من ذوي الطبقة المتوسطة إلى العراق في حال توافر الظروف الأمنية المناسبة، ستسهم حقاً في بناء الدولة العراقية الجديدة على أسس رصينة، ما توافرت الشروط الموضوعية التي تتيح لهم الاندماج في المجتمع العراقي.

ومن المناسب الإشارة إلى أهمية حماية الأقليات القومية والدينية من التهديدات التي تعرضت وباتت تتعرض لها في مراحل متكررة من قبل جماعات متطرفة من جهات مختلفة هدفها الاستيلاء على مناطق وجودها وتغيير بنيتها الديمغرافية. يضاف إلى ذلك أن ما يحدث يعد استمراراً لدور شبكات الإرهاب كالقاعدة ونظيراتها في إعمال الفتنة أو الفتن بين المواطنين على اختلاف أطيافهم ومرجعياتهم، وذلك لإنهاء صيغة إقامة السلم والعيش المشترك.

الخاتمة

من متطلبات التغيير الاستراتيجي الإقليمي أن يكون مبنياً على تأسيس توازن قوي ومستدام نسبياً، على أن يكون العراق جزءاً فاعلاً من عملية التغيير الإيجابي المتبادل مع دول المنطقة والعالم. ولكن لن يتحقق ذلك بصورة جذرية سريعة، لأن ما مر - أو يمر - العراق به حالياً من تطور سياسي ملحوظ بحاجة إلى مزيد من الدعم والرعاية والمراجعة أولاً من قبل أصحاب الشأن العراقي مباشرة، وثانياً من قبل الأطراف المعنية ذات المصلحة، ممثلةً بالقوى الأساسية في المجتمع الإقليمي والدولي، دولاً ومنظمات ترى أن العراق، في حال توافر الأمن والاستقرار، من الممكن أن يستعيد عافيته قريباً، وبالتالي سيلعب دوراً محورياً في إطار ما يعرف بنظام شرق أوسطي-خليجي جديد، ستشكله دول المنطقة، مستعينةً بدور التنظيم الدولي والإقليمي ممثلاً بالأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وغيرها من منظمات إقليمية ودولية.

ومن المناسب التذكير بأن غياب الاستراتيجية العربية الواحدة في الشرق الأوسط والخليج العربي سيفسح المجال واسعاً للقوى غير العربية، مثل إيران وتركيا وإسرائيل، بلعب أدوار تحرك من خلالها المصالح والنفوذ والقوة في معناها الشامل، وفي إطار من العلاقات البينية غير المتوازية والمتوازنة مع دول المنطقة. ولا شك في أن عدم مشاركة العراق الفاعلة في العلاقات الدولية والإقليمية سيفسح المجال لإيران وتركيا وإسرائيل للعب أدوار استراتيجية تغير في موازين القوى على حساب المنظومة العربية.

ولن يتغير هذا الوضع إلا عقب استعادة العراق لسيادته الناجزة والكاملة، وأن يكون أيضاً للعرب دورهم وثقلهم الجيوسياسي والجيوستراتيجي إقليمياً وعالمياً. إن عملية كهذه قد تأخذ وقتاً أطول من دون عراق ذي سيادة مستقل وحر، عملية تحتاج إلى مزيد من المواكبة والتكييف مع ما يقدمه المجتمع الدولي من آليات وتقنيات جديدة ضمن إطار ما يعرف بالقوة الرخوة أو بالقوة الذكية التي تجمع بين القوتين الناعمة والخشنة، والتي ستنعكس آثارها على التنمية الإنسانية، وعلى مزيد من التقدم المجتمعي.

الهوامش

1. بول سالم، "ماذا لو نجح العراق "، صحيفة الحياة (18/ 3/ 2010).

2. سارة خليل، "تقرير منظمة ريفيوجيز أنترناشونال الدولية"، صحيفة التآخي (17/ 5/ 2010).

3. المرجع السابق.

4. حجم المشاركة الانتخابية في العام الحالي أقل بنسبة 10٪ من عام 2005.

5. نتائج الانتخابات المعلنة من قبل المفوضية العليا المستقلة في العراق.

6. عدد من القوائم التي كان من المفترض حصولها على نتائج جيدة فشل في ذلك، لأسباب متعددة منها صعوبة التنافس مع القوائم الكبيرة نظراً لطبيعة النظام الانتخابي المعقد.

7. رقم كهذا يعكس الصعوبة البالغة في إيجاد قرارات قضائية حاسمة في مدة زمنية قصيرة.

8. "النزاهة: إحالة 1084 متهماً بقضايا فساد واستعادة أكثر من 12 مليار دينار عراقي" المدى العراقية (13/ 6/ 2010). يضاف إلى ذلك تقرير صدر في 27 / 7/ 2010 عن مكتب المفتش العام والخاص بمسألة إعمار العراق أن وزارة الدفاع الأمريكية فشلت في التدقيق عن 96٪ من الأموال التي خصصت من عائدات العراق (أكثر من 9 مليارات دولار)، انظر BBC، 27/ 7/ 2010.

9. انظر:

Pocket World in Figures, *The Economist* , 2010 edition, 252.

10. انظر:

Rory Carroll, "Iraq war is blamed for starvation" World News, *The Guardian*, 31 March 2005, www.guardian.co.uk/world/2005/mar/31/ Iraq.unitednations.

11. انظر:

Jonathan Fowler, 'Expert: Malnutrition affects Iraq Kids, Global Policy Forum, (30/3/2005).

12. التقديرات التي جاء بها مقياس السلام العالمي Global peace index تشير إلى أن العراق يقع في آخر قائمة الدول التي تفتقد السلام. السبب الرئيسي وراء ذلك، استمرار حالة التردي أو التدهور الأمني التي مازالت قائمة ويرشح استمرارها لآماد لاحقة، وبخاصة في حال غياب تشكل حكومة وطنية عراقية تضم طيفاً واسعاً من مختلف شرائح المجتمع العراقي.

13. انظر:

Pocket World in Figures, *The Economist*, 2010 edition, 25.

14. مشرق عباس، "سيناريوهات معقدة لتشكيل الحكومة العراقية... وتحديات تأسيسية في صميم الأزمة"، صحيفة الحياة (16/ 3/ 2010)، ص9.

15. لمزيد من التفاصيل حول اتفاق وضع القوات الأمريكية في العراق، يرجى النظر إلى:

R. Chuck Mason, "U.S-Iraq Withdrawal /Status of Forces Agreement: Issues For Congressional Oversight, Congressional Research Service, CRC Report for Congress, (July 13, 2009).

16. لمزيد من التفاصيل حول الاستراتيجية الوطنية للنصر 2005، انظر:

National Strategy For Victory in Iraq. National Security Council, November, 2005. http://www.washingtonpost.com/wp_srv/nation

17. المرجع السابق.

18. المرجع السابق.

19. الخطة العسكرية للمالكي على مرحلتين وردت في:

Eric V Thompson. "The Iraqi military re-enters the Gulf security dynamic", *Middle East Policy*, Vol.16, Issue. 3, Fall 2009, 1-9.

20. حتى كتابة هذه السطور في حزيران/ يونيو 2010 يمكن القول إن خطة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق تسير على قدم وساق بصورة أسرع نسبياً من الوقت المتفق عليه.

21. مصطفى الزين، "الانتخابات والصراع على العراق"، صحيفة الحياة، العـدد 17147، http://www.daralhayat.com (2010/3/16).

22. انظر:

Anthony H. Cordesman. Iraq and the United States: Creating a Strategic Partnership, *CSIS*, (24/6/2010).

23. انظر:

Edward Burke, "Leaving the civilians behind. The solider –diplomat in Afghanistan and Iraq." www.fride.org. September, 2009.

24. انظر:

Xan smiley, "Iraqis rule Iraq: hope laced with danger" *The Economist*, www.economist.com/node/14742444.

25. لمزيد من التفاصيل انظر:

Joseph S. Nye. *The Powers to Lead* (USA: Oxford University Press, 2008).

26. لقاء مكي العزاوي "الأزمة العراقية .. أزمة مجتمع أم أزمة دولـة؟"، مركـز دراسـات الجزيرة (2008/12/3). http://www.aljazeera.net

27. "ندوة في عمّان تؤكد أهمية التوافق بين الشركاء السياسيين العـراقيين" (1/ 2/ 2010). http://www.akhbaar.org/.

28. المرجع السابق.

29. لمزيد مـن التفاصـيل حـول معطيـات قـضايا وتـداعيات الحكـم الرشـيد، وبخاصـة الإصلاحات الضرورية على المستوى العالمي، يرجى النظر إلى:

James M. Boughton and Colin I. Bradford, Jr. "Global Governance: New Players, New Rules-why the 20th –century model needs a makeover", *Finance and Development*, December 2007, 10-14.

30. جارث ستانسفيلد، العراق: الشعب والتأريخ والسياسة (أبـوظبي: مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2009)، ص221.

31. المرجع السابق، ص215.

32. المرجع السابق.

33. عبدالله الشايجي "العراق الجديد... إلى أين"، صحيفة الاتحاد (25/ 1/ 2010)، ص41.

34. لمزيد عن دور دولة الإمارات العربية المتحدة في أمن وتنمية العراق، انظر: http://www.mofa.gov.ac/Mofa/Portal/.

35. لمزيد عن الدور التركي المتنامي في منطقة شمال العراق، ومن ذلك الجانب الاقتصادي، انظر: BBC.Arabic.com، في 23/ 10/ 2007.

36. لمزيد عن دور حزب العمال الكردستاني انظر: Pam O'Toole. "The Profile: pkk". *BBC*, 15/10/2007.

37. لمزيد عن قافلة الحرية انظر: تقرير أممي حول مجزرة قافلة الحرية. 16/9/2010http://www.aljazeera.net ..

38. "تداعيات قافلة الحرية ستفك حصار غزة"، في الاستفتاء الأسبوعي لموقع العربية، قناة العربية، (10/ 6/ 2010).

39. لمزيد عن أهمية كركوك النفطية للعراق، تمكن مراجعة نوري الطالباني، منطقة كركوك ومحاولة تغيير واقعها القومي، (لندن: د.ن، 1999)، ص49 – 51.

40. لمزيد عن المادة 140 انظر:

The Iraqi Constitution, http://www.uniraq.org/doc/iraqi-constitution.pdf

41. انظر:

Jason E. Strakes "Ehnosectarian Accommodation and External Disruptions in Northern Iraq : A Modus Vivendi Model of Kirkuk" , *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies*, Vol. XXXII, No. 2, Winter 2009, 1-18.

42. لمزيد عن Trigger Line انظر:

"Too late to keep the peace?", *The Economist*, Feb. 13th-19th 2010, 41-42.

43. انظر:

Julien Mercille. "Mind the Gap: Security 'Crises' and the Geopolitics of US Military Spending", *Geopolitics*, 13, 2008, 69.

44. انظر:

Nemir Kirdar. *Saving Iraq: Rebuilding a broken nation*. (London: Weidenfeld and Nicolson, 2009).

45. لمزيد من التوضيح حول صعوبات ملاءمة الوضع النفطي المستقبلي مع بناء هيكل النظـام السياسي الجديد القائم على المحتوى الفيدرالي، انظر المرجع السابق، ص167-169.

46. الاحتياطيات النفطية العراقية ضخمة جداً وفي مختلف مناطق العراق. كما أن كثيراً من المناطق الواعدة لم يجر بعد الكشف عنها أو استثمارها، بسبب التكاليف المالية والتقنيـة وغيرهـا، والتـي مـن المفـترض أن يـتم حـسابها بـصورة دقيقـة وواضـحة في إطـار استراتيجية نفطية وطنية جديدة.

47. Nemir Kirdar, op. cit., 164.

48. الملاحظات والتوصيات المذكورة جاءت بناء على قراءة متأنية للمرجع السابق.

49. لمزيد من التفاصيل عن الدور الكردي في مرحلة ما بعد نظـام صـدام، ومنهـا حيويـة المصالح النفطية الاقتصادية في شمال العراق، انظر:

Kenneth Katzman. "The Kurds in Post-Saddam Iraq", *Congressional Research Service*, September1, 2009, 9.

50. لمزيد، انظر: "New Kurdish party to challenge polls", *BBC*, (6/3/2010).

51. انظر:

"Iraq cannot be ruled by majority–Kurdish leader", *NAM News Network*, January 21st 2010.

52. انظر:

"Iraq oil capacity 'to reach 12m barrels per day'" , *BBC*, (12/12/2009).

53. لمزيد من التفاصيل انظر:

"Iraq oil development rights contracts awarded" , *BBC*, (11/12/2009).

54. لمزيد من التفاصيل انظر:

Christian S. Miller, "Iraqi oil revenue directly to Iraqi citizens bypass government", March 15, 2008. www.iraqoilshares.org/concept. html.

55. لمزيد من التفاصيل انظر:

2010 UNHCR Country Operations profile –Iraq: Working environment. http://www.unhcr.org.

نبذة عن المحاضر

حصل الدكتور أحمد عبدالرزاق شكارة على شهادتي الماجستير والدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة ساوثامبتون في المملكة المتحدة عامي 1975 و1980 على التوالي. وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية بامتياز من جامعة بغداد عام 1971.

يعمل الدكتور شكارة محاضراً في منهج البحث النوعي، وباحثاً في إدارة التدريب بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية منذ عام 2000. وعمل قبل ذلك بصفة زميل بحث فخري بقسم العلوم السياسية في جامعة أوكلاند في نيوزلندا (1996–2000)؛ كما عمل بصفة أستاذ بحث فخري زائر لدى معهد الاقتصادات النامية في اليابان عام 1994. كما عمل محاضراً وأستاذاً مساعداً ومشاركاً في قسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة (1980–1994).

نشر الدكتور شكارة أعماله في دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها، ومنها ما نشر في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية باللغتين العربية والإنجليزية. وتغطي أعماله قضايا الشرق الأوسط والخليج العربي الهامة، كتأثيرات الحرب التي قادتها أمريكا على العراق عام 2003، ومسألة إنشاء نظام أمن إقليمي جديد للخليج العربي.

صدر من سلسلة
محاضرات الإمارات

1. بريطانيا والشرق الأوسط: نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2. حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3. اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4. إدارة الأزمـات

د. محمد رشاد الحملاوي

5. السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6. المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7. مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8. التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9. الإعلام وحرب الخليج: رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10. الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11. مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12. التجربة الديمقراطية في الأردن: واقعها ومستقبلها

هاني الحوراني

13. التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14. تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15. التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16. أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17. الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18. أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19. السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20. العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21. أساسيات الأمن القومي: تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

د. ديفيد جارنم

22. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. سليمان القدسي

23. الحركات الإسلامية في الدول العربية

خليل علي حيدر

24. النظام العـالمي الجديد

ميخائيل جورباتشوف

25. العولمة والأقلمة: اتجاهان جديدان في السياسات العالمية

د. ريتشارد هيجوت

26. أمن دولة الإمارات العربية المتحدة: مقترحات للعقد القادم

د. ديفيد جارنم

27. العالم العربي وبحوث الفضاء: أين نحن منها؟

د. فاروق الباز

28. الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية في روسيا الاتحادية

د. فكتور ليبيديف

29. مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ابتسام سهيل الكتبي

د. جمال سند السويدي

اللواء الركن حيي جمعة الهاملي

سعادة السفير خليفة شاهين المرر

د. سعيد حارب المهيري

سعادة سيف بن هاشل المسكري

د. عبدالخالق عبدالله

سعادة عبدالله بشارة

د. فاطمة سعيد الشامسي

د. محمد العسومي

30. الإسلام والديمقراطية الغربية والثورة الصناعية الثالثة: صراع أم التقاء؟

د. علي الأمين المزروعي

31. منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي

د. لورنس كلاين

32. التعليم ووسائل الإعلام الحديثة وتأثيرهما في المؤسسات السياسية والدينية

د. ديل إيكلمان

33. خمس حروب في يوغسلافيا السابقة

اللورد ديفيد أوين

34. الإعلام العربي في بريطانيا

د. سعد بن طفلة العجمي

35. الانتخابات الأمريكية لعام 1998

د. بيتر جوبسر

36. قراءة حديثة في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة

د. محمد مرسي عبدالله

37. أزمة جنوب شرقي آسيا: الأسباب والنتائج

د. ريتشارد روبيسون

38. البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

39. التنمية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور عالمي

د. هانس روسلينج

40. الانعكاسات الاستراتيجية للأسلحة البيولوجية والكيماوية على أمن الخليج العربي

د. كمال علي بيوغلو

41. توقعات أسعار النفط خلال عام 2000 وما بعده ودور منظمة الأوبك

د. إبراهيم عبدالحميد إسماعيل

42. التجربة الأردنية في بناء البنية التحتية المعلوماتية

د. يوسف عبدالله نصير

43. واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. مطر أحمد عبدالله

44. مفهوم الأمن في ظل النظام العالمي الجديد

عدنان أمين شعبان

45. دراسات في النزاعات الدولية وإدارة الأزمة

د. ديفيد جارنم

46. العولمة: مشاهد وتساؤلات

د. نايف علي عبيد

47. الأسرة ومشكلة العنف عند الشباب
(دراسة ميدانية لعينة من الشباب في جامعة الإمارات العربية المتحدة)

د. طلعت إبراهيم لطفي

48. النظام السياسي الإسرائيلي: الجذور والمؤسسات والتوجهات

د. بيتر جوبسر

49. التنشئة الاجتماعية في المجتمع العربي في ظروف اجتماعية متغيرة

د. سهير عبدالعزيز محمد

50. مصادر القانون الدولي: المنظور والتطبيق

د. كريستوف شرور

51. الثوابت والمتغيرات في الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشكل الحرب المقبلة

اللواء طلعت أحمد مسلم

52. تطور نظم الاتصال في المجتمعـات المعاصرة

د. راسم محمد الجمال

53. التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي: تحليل سوسيولوجي

د. سعد عبدالله الكبيسي

54. واقع القدس ومستقبلها في ظل التطورات الإقليمية والدولية

د. جواد أحمد العناني

55. مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات

د. محمود صادق سليمان

56. محددات وفرص التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. محمد عبدالرحمن العسومي

57. الرأي العام وأهميته في صنع القرار

د. بسيوني إبراهيم حمادة

58. جذور الانحياز:
دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

د. يوسف الحسن

59. ملامح الاستراتيجية القومية في النهج السياسي
لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

د. أحمد جلال التدمري

60. غسل الأموال: قضية دولية

مايكل ماكدونالد

61. معضلة المياه في الشرق الأوسط

د. غازي إسماعيل ربابعة

62. دولة الإمارات العربية المتحدة: القوى الفاعلة في تكوين الدولة

د. جون ديوك أنتوني

63. السياسة الأمريكية تجاه العراق

د. جريجوري جوز الثالث

64. العلاقات العربية ـ الأمريكية من منظور عربي: الثوابت والمتغيرات

د. رغيد كاظم الصلح

65. الصهيونية العالمية وتأثيرها في علاقة الإسلام بالغرب

د. عبدالوهاب محمد المسيري

66. التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي خلال عقد التسعينيات

د. فتحي محمد العفيفي

67. المكون اليهودي في الثقافة المعاصرة

د. سعد عبدالرحمن البازعي

68. مستقبل باكستان بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001
وحرب الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان

د. مقصود الحسن نوري

69. الولايات المتحدة الأمريكية وإيران: تحليل العوائق البنيوية للتقارب بينهما

د. روبرت سنايدر

70. السياسة الفرنسية تجاه العالم العربي

شارل سان برو

71. مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة: نظرة مستقبلية

د. جمال سند السويدي

72. الاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مساهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

د. محمد البرادعي

73. ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة

د. وليم رو

74. الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/ سبتمبر: حوار أم صراع حضاري؟

د. جون إسبوزيتو

75. إيران والعراق وتركيا: الأثر الاستراتيجي في الخليج العربي

د. أحمد شكارة

76. الإبحار بدون مرساة المحددات الحالية للسياسة الأمريكية في الخليج العربي

د. كلايف جونز

77. التطور التدريجي لمفاوضات البيئة الدولية: من استوكهولم إلى ريودي جانيرو

مارك جيدوبت

78. اقتصادات الخليج العربي: التحديات والفرص

د. إبراهيم عويس

79. الإسلام السياسي والتعددية السياسية من منظور إسلامي

د. محمد عمارة

80. إحصاءات الطاقة: المنهجية والنماذج الخاصة بوكالة الطاقة الدولية

جون دينمان وميكي ريسي وسوبيت كاربوز

81. عمليات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام: تجربة أردنية

السفير عيد كامل الروضان

82. أنماط النظام والتغيرات في العلاقات الدولية: الحروب الكبرى وعواقبها

د. كيتشي فوجيوارا

83. موقف الإسلاميين من المشكلة السكانية وتحديد النسل

خليل علي حيدر

84. الدين والإثنية والتوجهات الأيديولوجية في العراق: من الصراع إلى التكامل

د. فالح عبدالجبار

85. السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

جراهام فولر

86. مكانة الدولة الضعيفة في منطقة غير مستقرة: حالة لبنان

د. وليد مبارك

87. العلاقات التجارية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوربي: التحديات والفرص

د. رودني ويلسون

88. احتمالات النهضة في "الوطن العربي"
بين تقرير التنمية الإنسانية العربية ومشروع الشرق الأوسط الكبير

د. نادر فرجاني

89. تداعيات حربي أفغانستان والعراق على منطقة الخليج العربي

د. أحمد شكارة

90. تشكيل النظام السياسي العراقي: دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جيمس راسل

91. الاستراتيجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط
بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر

د. مسعود ضاهر

92. الاستخبارات الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر: سد الثغرات

إيلين ليبسون

93. الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والعراق:
تحديات متعددة للقانون الدولي

ديفيد م. مالون

94. الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية - العربية

جيمس نويز

95. القضية الفلسطينية وخطة الانفصال عن غزة:
آفاق التسوية.. انفراج حقيقي أم وهمي؟

د. أحمد الطيبي ومحمد بركة

96. حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق
وانعكاساتها الاستراتيجية الإقليمية

د. أحمد شكارة

97. سيناريوهات المستقبل المحتملة في العراق

كينيث كاتزمان

98. الأسلحة النووية في جنوب آسيا

كريس سميث

99. العلاقات الروسية مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية
انعكاسات على الأمن العالمي

فيتالي نومكن

100. تقنيات التعليم وتأثيراتها في العملية التعليمية:
دراسة حالة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة

د. مي الخاجة

101. الخليج العربي واستراتيجية الأمن القومي الأمريكي

لورنس كورب

102. مواجهة التحدي النووي الإيراني

جاري سمور

103. الاقتصاد العراقي: الواقع الحالي وتحديات المستقبل

د. محمد علي زيني

104. مستقبل تمويل الصناعة النفطية العراقية

د. علي حسين

105. المشاركة الاستراتيجية الأسترالية في الشرق الأوسط: وجهة نظر

ديفيد هورنر

106. سوريا ولبنان: أصول العلاقات وآفاقها

حازم صاغية

107. تنفيذ الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي
بين التوجهات الانفرادية والتعددية

د. أحمد شكارة

108. التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة

د. فاطمة الصايغ

109. حل النزاعات في عالم ما بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على العراق

مايكل روز

110. أستراليا والشرق الأوسط: لماذا أستراليا "مؤيد صلب" لإسرائيل؟

علي القزق

111. العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية:
نظرة إلى الوراء... نظرة إلى الأمام

فلينت ليفيريت

112. نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين

جيوفاني ديستيفانو

113. العراق والإمبراطورية الأمريكية:
هل يستطيع الأمريكيون العرب التأثير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟

د. رشيد الخالدي

114. الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه:
شركاء أم متنافسون؟

تشارلز كوبتشان

115. تعاظم دور حلف الناتو في الشرق الأوسط "الكبير"

فيليب جوردن

116. مكافحة الجرائم المعلوماتية وتطبيقاتها
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. ناصر بن محمد البقمي

117. ما مدى قدرة إيران على تطوير المواد الخاصة بالأسلحة النووية وتقنياتها؟

جـون لارج

118. السلام الهش في سريلانكا

كريس سميث

119. البرنامج النووي الإيراني:
الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي

ريتشارد رسل

120. أمن الخليج وإدارة الممرات المائية الإقليمية:
الانعكاسات على دولة الإمارات العربية المتحدة

برتراند شاربي

121. الأفروعربية الجديدة: أجندات جنوب أفريقيا الأفريقية
والعربية والشرق أوسطية

كريس لاندزبيرج

122. دور محكمة العدل الدولية في العالم المعاصر

القاضية روزالين هيجنز

123. من محاربين إلى سياسيين: الإسلام السلفي ومفهوم "السلام الديمقراطي"

جيمس وايلي

124. صورة العرب في الذهنية الأفريقية: حالة نيجيريا

د. الخضر عبدالباقي محمد

125. الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها
على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. هنري عزام

126. الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية:
المقدمات والتداعيات وما العمل؟

ماجد كيالي

127. نظرة الغرب إلى الإسلام ومستقبل السلفية الإسلامية

شارل سان برو

128. الأمن الإنساني: دور القطاع الخاص في تعزيز أمن الأفراد

وولفجانج أماديوس برولهارت ومارك بروبست

129. مكافحة تمويل التهديدات عبر الحدود الوطنية

مايكل جاكوبسون وماثيو ليفيت

130. مصادر التهديد لدول الخليج العربية وسياسات الأمن لديها

د. أحمد شكارة

131. الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة وانعكاساتها الإقليمية

د. محجوب الزويري

132. العلاقات الأمريكية-الإيرانية: نحو تبني واقعية جديدة

د. محمود مونشيبوري

133. مشاركة ضرورية: إعادة تشكيل العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي

د. إميل نخلة

134. المستقبل السياسي للصومال

د. عبدي عواله جامع

135. المسلمون الأمريكيون وإدارة أوباما

د. محمد نمر

136. التحديات الداخلية في باكستان وتأثيراتها في المنطقة

نعيم أحمد ساليك

137. المسلمون في أوربا بين الاندماج والتهميش

د. حسني عبيدي

138. تعزيز علاقات الشراكة بين مراكز البحوث الأمريكية والخليجية

د. جيمس ماكجان

139. العراق: تداعيات ما بعد الانتخابات البرلمانية وقرب الانسحاب الأمريكي

د. أحمد شكارة

قسيمة اشتراك في سلسلة

«محاضرات الإمارات»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينــة: ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هــاتـف : .... فـاكـس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	110 دراهم	30 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فرع الخالدية، ص. ب: 46175 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 ، أبوظبي ، دولة الإمارات العربية المتحدة، هاتف: 4044541-9712+ ، فاكس: 4044542-9712+
البريد الإلكتروني: pubdis@ecssr.ae ، الموقع على الإنترنت: www.ecssr.ae

ISSN 1682-122X
ISBN 978-9948-14-388-8

